مواقف الدول الإسلامية: نماذج معبِّرة

المقدمة:

"إن نظرةً في الخريطة تؤكد أن الولايات المتحدة تحيط من كل ناحية بالعراق؛ فهي تملك قواعد عسكرية على هيئة دائرة كاملة متصلة تبدأ من الخليج إلى باكستان، إلى أفغانستان، إلى أوزبكستان، إلى قيزجستان، إلى تركيا، إلى إسرائيل، إلى الأردن، إلى مصر إلى السعودية، وبجانب ذلك فإنها تملك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود في مياه الخليج والبحر الأبيض والبحر الأحمر".

"إذن فهذه –وبضربة واحدة– خريطة جديدة مثالية تمامًا للشرق الأوسط، تقوم الولايات المتحدة بتشكيلها ورسمها، وأيضًا تنظيفها من جيوب كارهة لأمريكا ما زالت تجادل وتعاند".

"إن دول الإقليم الصديقة للولايات المتحدة سوف تكون جاهزة لما يُطلب منها, لكنها في الغالب لن تكون مندفعة للحرب بنفس المقدار الذي كانت عليه سنة ١٩٩١؛ حيث كانت مستفزة بغزو العراق للكويت... ومعنى ذلك أن كل دول الإقليم الصديقة سوف تقدم قواعدها وتسهيلاتها لأي عمل أمريكي, لكن الذي من المشكوك فيه أن تكون بينها دولة مستعدة للمشاركة عمليًا بقوات على الأرض".

وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد(*)

تتناول هذه الدراسة رصدًا لمواقف بعض الدول الإسلامية غير العربية –ممثلة في إيران, تركيا, إندونيسيا, ماليزيا، باكستان– من الأزمة العراقية... وذلك وفقًا لخمسة محاور رئيسية مرتبطة بثلاث مراحل مختلفة استغرقتها الأزمة العراقية؛ وهي: المرحلة التي بدأت بالتهديدات الأمريكية للعراق عقب انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان, وبالأخص منذ أغسطس وسبتمبر ٢٠٠٢، ثم مرحلة الغزو الأنجلو–أمريكي (بداية من ٢٠ مارس)، ثم أخيرًا مرحلة ما بعد الحرب.

هذا, وتستدعي الدراسة الإجابة عن عدد من الأسئلة أهمها:

- ما طبيعة رد الفعل (لكل من الدول محل الدراسة) في كل مرحلة من هذه المراحل, على الصعيدين الرسمي والشعبي؟ وهل سار هذان المستويان في اتجاه واحد, وما هي دلالات ذلك؟
- كيف برز الخطاب السياسي لكل من هذه الدول في كل مرحلة من هذه المراحل وكيف تطور؟
- ما هي القضايا التي أثيرت، والتي من حولها تشكَّل موقف كل دولة في المراحل المختلفة، واستراتيجيات تعاملها مع الأزمة؟

أولاً– إيران والحرب على العراق

لا تنبع أهمية الموقف الإيراني تجاه المسألة العراقية انطلاقًا من الجوار الجغرافي فقط, ولكن الأزمة العراقية في كافة مراحلها مثلت اختبارًا شديد الحساسية والتعقيد لكافة التوازنات التي تحكم السياسة الإيرانية علي المستويات الثلاثة: الداخلي والإقليمي والدولي, وبالتالي تشكل تحديًا لمستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية, خاصة بعد أن تم إدراج إيران مع كل من العراق وكوريا الشمالية ضمن "محور الشر"، الذي أعلنته الولايات المتحدة على لسان رئيسها بوش في خطاب الاتحاد في ٢٠٠٢/١/٢٩.

ولرصد الموقف الإيراني من الأزمة عبر المراحل المختلفة, وآليات التعامل معها؛ تقف الدراسة عند ثلاثة مراكز قوى رئيسية للتأثير على صنع القرار الخارجي الإيراني: الرئيس محمد خاتمي، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية (علي خامئني)، الرئيس السابق هاشمي رافسنجاني؛ والذي يشغل موقع رئيس "مجلس تشخيص مصلحة النظام".

١- مرحلة ما قبل الحرب

تعددت التصريحات الصادرة عن المسئولين الإيرانيين -على مختلف المستويات- حول الموقف من المسألة العراقية, والتي تكشف -في جانب منها- عن أبعاد الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية.

فبدايةً أعلنت إيران موقفها الرسمي بالرفض المطلق لاحتمالات العدوان الأمريكي علي العراق أو التدخل في شئونه الداخلية، والتزمت إيران بسياسة الحياد طيلة الأشهر الأولى للأزمة[١], وعبر عنها الرئيس خاتمي في تصريحاته قائلاً: "يتحدثون اليوم عن تدخل قوات أجنبية وهجوم على العراق بحُجة القيام بحملة ضد الديكتاتورية وتدمير أسلحة للدمار الشامل!"، وأضاف: "لماذا إذًا دعموا العراق عندما غزا بلادنا؟ وأي قوى زودته بأسلحة كيميائية استخدمها ضدنا وضد شعبه؟"[٢].

أما الموقف الإيراني من الناحية العملية؛ فقد شهد تداخلاً بين وزارتي الخارجية والدفاع جعل البعض يصف الموقف الإيراني على أنه شديد الغموض، ويتهمه بالتناقض الظاهري؛ إلا أن الحقيقة أن "سياسة الحياد" هذه التي انتهجتها إيران ميزت بين نوعين من الحياد؛ الحياد العسكري، والحياد السياسي.

فالموقف السياسي عبر عنه وزير الخارجية كمال خرازي قائلاً[٣]: "شن حرب على العراق غير مبرر". وفي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة (في ٢٠٠٢/٩/١٦) قال **إن بلاده ترفض أي إجراء عسكري تقوم به الولايات المتحدة ضد العراق, ورفضَ وصف موقف بلاده بأنه محايد إزاء أعمال من هذا النوع**, كما طالب بدور للأمم المتحدة في هذا الشأن, ودعا إلى أن يترك مستقبل العراق السياسي للشعب العراقي وحده.

بينما جاءت تصريحات علي شمخاني (وزير الدفاع) لتعبر عن الموقف العسكري؛ فقد أعلن: "**أن موقف الجمهورية الإسلامية إزاء العراق في الظروف الراهنة هو؛ "لا للمواكبة ولا للمغامرة"**، وفهم هذا القول على أنه يعني أن إيران لن تواكب أي تحرك عسكري أمريكي تتحرك فيه المعارضة العراقية، وبالتالي فلن تقدم أي تسهيلات أو قواعد لجماعات المعارضة العراقية المقيمة على أرضها (فيلق بدر) للقيام بأي دور في الحرب, أما بالنسبة لـ"لا للمغامرة"؛ فإنها تعني أن إيران لن تغامر بالتورط في الحرب إلى جانب العراق في مواجهة الولايات المتحدة[٤].

إن سياسة الحياد التي انتهجتها إيران لم تكن سياسة حياد سلبية؛ بل كانت "حيادًا إيجابيًا ونشطًا"؛ فقد تجاوزت إعلان الرفض المطلق للحرب، واستهدفت بذل كل الجهود الممكنة لمنع حدوث الغزو الأمريكي للعراق. هذه الإيجابية عبر عنها كمال خرازي وزير الخارجية بقوله: "**إن إيران لن تبقى لا مبالية أمام هجوم أمريكي محتمل علي العراق يهدد الأمن الإقليمي والعالمي**", معربًا عن استعداده لاستقبال نظيره العراقي ناجي صبري, داعيًا بغداد إلى عدم تقديم مبررات للضربة. ولخص خرازي موقف بلاده بالقول: "**إننا نعارض بشدة أي هجوم على العراق, ونأمل أن تتعاون الولايات المتحدة مع الأسرة الدولية, وأن يتفادى العراق تقديم ذرائع للأمريكيين**". كما ناشدت إيران العراق بالموافقة على العودة السريعة للمفتشين الدوليين علي الأسلحة؛ لتجنب تعرضه لضربة عسكرية أمريكية[٥].

وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية حامد رضا آصفي أن بلاده تأمل أن تتعاون الحكومة العراقية مع الأمم المتحدة, وأن يعود سريعًا مفتشو الأسلحة لإنهاء النزاع الحالي مع الأمم المتحدة، وأضاف: "**للأسف أثبت المسئولون العراقيون أنهم**

دائمًا يرتكبون أفدح الأخطاء في لحظات حساسة للغاية"[٦]. وبقبول العراق العودة غير المشروطة للمفتشين الدوليين للعراق, رحبت إيران بهذا القرار, ووصفه وزير الخارجية خرازي بأنه "**قرار حكيم**".

من ناحية أخرى, سعت إيران إلى تجنب أي مواجهة مع العراق, والالتزام بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة سياسية أو إعلامية مع العراق سوف تؤول على أنها "**انحياز**" للطرف الآخر الأمريكي؛ فعلى الرغم من الاتهامات الشديدة التي وجهها نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان, وقال فيها بأن الأطماع الإيرانية في المنطقة لا تقل عن الأطماع الأمريكية والبريطانية, كما اتهم الإيرانيين بأنهم حلفاء للصهاينة؛ إلا أن رد الفعل الإيراني جاء منضبطًا؛ فقد عبر عنه وزير الخارجية كمال خرازي في تصريح للإذاعة الإيرانية قائلاً: "**على السلطات العراقية أن تكف عن مفاقمة مصير الشعب, وتفادي إطلاق تصريحات معادية لإيران**", **واكتفت إيران بتقديم احتجاج رسمي للحكومة العراقية**[٧].

وبقدر ما حرصت إيران على تجنب أي مواجهة مع العراق؛ كانت حريصة أيضًا على تجنب أي مواجهة مع الولايات المتحدة كي لا يفسر ذلك بأنه انحياز للعراق، وكي لا يوظف مستقبلاً لاحتواء الدور الإيراني الإقليمي وبالذات في العراق, أو لجعل إيران هدفًا عسكريًا محتملاً بعد العراق.

ولذا جاء الموقف الإيراني ملتزمًا بموقف سياسي معارض لضرب العراق, وموقف عسكري غير منحاز لأي من الطرفين الأمريكي أو العراقي, مع الاستعداد لمواجهة أي عدوان أمريكي, كما أكد علي شمخاني وزير الدفاع أن أمريكا يجب ألا تتجاوز الخطوط الحمراء في حال عدوانها على العراق، وأن قواته "**مستعدة لمواجهة أي احتمال**"[٨].

وأضاف: "**إن عواقب أي هجوم أمريكي على إيران ستخلق ظروفًا غير متوقعة للولايات المتحدة ولأمن المنطقة**", ولكنه أشار إلى أن: "إدانة **محتملة لعملية عسكرية أمريكية لا تعني مواجهة مع الولايات المتحدة. لقد بذلنا كل جهودنا السياسية لتخفيف حجم المخاطر العسكرية وإبعاد احتمال عملية عسكرية أمريكية**". وخلص إلى القول إن: "**مستوى التناقضات والعداوة في الوقت الحالي بين إيران والولايات المتحدة ليس مرتفعًا إلى الحد الذي يدفع هذه الأخيرة إلى شن عملية عسكرية على بعد عشره آلاف كيلو متر من حدودها**"[٩].

وفي إطار حرص إيران على تنسيق الموقف مع الدول الإقليمية من الأزمة العراقية وبالأخص مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ قام الرئيس خاتمي بزيارة خاصة إلى الرياض أجرى خلالها محادثات مهمة مع ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز, وأكد خاتمي عقبها على: "**وحدة الموقف بين دول المنطقة، وأهمية العمل على تحقيق الأمن والاستقرار فيها**", كذلك دعا الدول الإسلامية كافة إلى الوقوف صفًا واحدًا لمواجهة التهديدات المشتركة الموجهة ضدها. ويذكر أن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي قد زار طهران في ١٨ أغسطس ٢٠٠٢, والتقي بنظيره الإيراني كمال خرازي, وخلال هذه الزيارة أكد الوزيران على موقف بلديهما الرافض لأي عمل عسكري ضد العراق.

كما قام خاتمي بجولة في عدد من الدول العربية, كان من أهمها زيارة بيروت وأبو ظبي في أكتوبر ٢٠٠٢. قام أيضًا الشيخ حمد بن عيسي ملك البحرين بزيارة إلى طهران, وقد عبر البيان الصادر في ختامها عن تأكيد الدولتين للمعارضة الحازمة لأي عمل عسكري أحادي الجانب ضد العراق،

وتضامنهما مع الشعب العراقي, ومطالبة الحكومة العراقية باحترام قرارات الأمم المتحدة, كما أكدتا احترامهما لوحدة أراضي العراق وسيادته الوطنية, وأكدتا معارضتهما "**لأي عمل يهدف إلى تعريض الأمن والاستقرار في الخليج للخطر**".

هذا الحرص على تنسيق الموقف الإيراني مع دول الخليج المجاورة, عبر عنه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامئني في لقائه بملك البحرين في طهران؛ فقد طالب بضرورة إقامة علاقات أوثق بين الدول المجاورة للخليج "**الفارسي**" وإيران, وقال: "**إنه نظرًا إلى الطابع بالغ الحساسية للخليج, ونظرًا إلى حقوله الهامة والطاقة التي ينتجها؛ فإن أي حدث في المنطقة سيعود بالوبال علي من يتسبب فيه**", واعتبر أن حملة الترويج الأمريكية للهجوم المحتمل على العراق تمثل "استكبارًا فاضحًا"[١٠].

وفي مبادرة جديدة من نوعها -ضمن تحرك إيران لتأمين نفسها في مواجهة التهديدات الأمريكية- عقدت اتفاقات أمنية مع كل من السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان والأردن وباكستان وأفغانستان والعراق؛ حتى تضمن موقفًا ملائمًا من قبل هذه الدول على أقل تقدير[١١]. ووصف خاتمي موقف الدول العربية في القمة العربية (مارس ٢٠٠٣) بأنه "حكيم وجيَّد"، ولم يحبذ عقد قمة إسلامية استثنائية عقب فترة قصيرة من انعقادها في كوالالمبور. ووجه خاتمي رسالة إلى اجتماع أعضاء مجلس التعاون الخليجي (في قمة الدوحة يناير ٢٠٠٣) بضرورة إيجاد خطة حذرة لإنهاء التدخل الأجنبي في الخليج.

كما رحبت إيران بموقف البرلمان التركي، وأعلنت تقديرها للسياسة التركية تجاه العراق[١٢]، كما رحبت إيران بالخطة التركية لعقد "قمة إقليمية" في إسطنبول لمناقشة سبل تجنب الحرب المحتملة[١٣].

وعملت إيران على جعل حيادها إيجابيًا بشكل عام أوضح؛ فدعت في ٤ مارس ٢٠٠٣ إلى مبادرة للمصالحة الوطنية بين المعارضة العراقية وصدام حسين, وإجراء استفتاء تحت رقابة الأمم المتحدة. وأعرب خرازي أنها ستكون خطوة كبرى أن يختار الشعب العراقي ممثليه الحقيقيين من خلال استفتاء, فيجب أن يقرر الشعب العراقي لنفسه، ويختار حكومة ذات قاعدة عريضة لتمثيل جميع الأقليات والجماعات الإثنية والدينية؛ وهذه هي الطريقة الوحيدة لإحداث تغيير سلمي في الحكومة في العراق، وتجنيب المنطقة الحرب[١٤].

ومع ثبوت جدية عزم الولايات المتحدة على شن الحرب على العراق, أعلن وزير الخارجية الإيراني أن: "شن حرب على دولة العراق المجاورة, ليس له مبرر؛ لأن بغداد تتعاون مع مفتشي الأمم المتحدة على الأسلحة"، وأعرب خرازي عن قلق طهران أيضًا من أن يؤدي الصراع في العراق إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين عبر الحدود، وإمكانية أن تستخدم خلاله أسلحة كيماوية[١٥].

ولكن في هذه اللحظة الفارقة برز اتجاه ضاغط داخل إيران يطالب بالموازنة الدقيقة بين المصالح التي يمكن أن تجنيها إيران بهزيمة العراق على يد حملة أمريكية شاملة, والمخاطر التي ستواجهها بالتفاف طوق التهديد الأمريكي حول عنقها من خلال سقوط العراق تحت الهيمنة الأمريكية.

بسبب هذه الضغوط وجدت إيران نفسها مطالبة أو مضطرة إلى إجراء تعديلات جوهرية في سياسه "الحياد الإيجابي" التي تنتهجها، والتحول عنها إلى سياسة "**شبه انحيازية**" للولايات المتحدة؛ لدرء المخاطر من ناحية، وتأمين بعض المكاسب من ناحية أخرى؛ ولو في شكل تأمين مشاركة مناسبة لقوى

ومنظمات المعارضة العراقية الموالية والصديقة لطهران في نظام ما بعد صدام حسين.

وجاء الموقف الإيراني ليعبر عن هذه السياسة الجديدة كالآتي:

– قامت إيران بدور محوري في الاتصالات التي أجرتها حركات وفصائل المعارضة العراقية بهدف عقد مؤتمرها في لندن, أو تلك التي جرت بهدف تأمين عقد الاجتماعات التنسيقية في مناطق الإدارة الذاتية الكردية في أي من آربيل أو صلاح الدين... لتؤكد إيران امتلاكها لمفاتيح مهمة ذات صلة بالمسألة العراقية.

– يضاف إلى ذلك كشف بعض وسائل الإعلام الأمريكية عن اتصالات تمت بين إيران والولايات المتحدة, أسفرت عن اتفاق بين الجانبين على إقامة قناة مفتوحة بينهما خلال تعامل الولايات المتحدة مع المسألة العراقية. وشمل الاتفاق –حسبما ذكرت هذه الوسائل– إزالة القيود الإيرانية عن تحرك المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وقواته العسكرية (فيلق بدر)، والسماح بإشراكه بشكل مؤثر وفعال في الحرب على العراق؛ وذلك مقابل اعتراف الولايات المتحدة بدور للمجلس وزعيمه في رسم خريطة الحكم المستقبلي في العراق[١٦].

لم تكتفِ إيران بهذا كله؛ بل حرصت على عدم التورط في أي سياسة يمكن أن يفهم منها أنها تقف ضد ما تريده الولايات المتحدة في العراق. **ومن أبرز هذه المواقف التي عبرت عن ذلك:**

– رفض استقبال ناجي صبري وزير الخارجية العراقي في طهران, ووضع شروط مستفزة للسماح له بالزيارة، بعد تهديدات برلمانية صريحة بسحب الثقة من كمال خرازي وزير الخارجية إذا سمح بهذه الزيارة.

– التوتر مع سوريا للدرجة التي أدت إلى إلغاء الرئيس بشار الأسد زيارة كان مقررًا أن يقوم بها قبيل "المؤتمر الإقليمي" الذي كانت تركيا قد أعلنت عنه.

– الموقف الإيراني في الاجتماع الوزاري للقوى الإقليمية الست (مصر, إيران, تركيا, السعودية, سوريا, والأردن) الذي عُقد في اسطنبول؛ فإيران لم تدفع باتجاه عقد المؤتمر مثلها مثل الدول الأخرى المشارِكة, ووافقت على البيان الصادر عقب هذا الاجتماع, الذي جاء غير متوازن، وألقى بالمسئولية كاملة على عاتق العراق، دون توجه قوي نحو واشنطن[١٧].

إلا أن إيران تراجعت سريعًا عن سياسة "**الانحياز الحَرِج**"، وعادت إلى اتباع سياسة حيادية جديدة, ولكنها متشددة في رفضها للمخططات الأمريكية بالمنطقة والمصرة على غزو العراق. ويأتي ذلك في ضوء عودة الكشف الرسمي عن الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، والتي تسعى لمنع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل, وإسقاط حكومة الثورة الإسلامية, وإيجاد حكومة بديلة في طهران حليفة للولايات المتحدة. كما ظهر سوء النوايا الأمريكية من خلال سعيها للحد من دور المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في "لجنة التنسيق والمتابعة" التي شكلها مؤتمر المعارضة العراقية في لندن للإشراف علي تشكيل الحكومة العراقية الجديدة؛ الأمر الذي يعني تهميش النفوذ الإيراني في عراق المستقبل، ويضر بمصالح سكان العراق من الشيعة.

وتم التعبير عن هذه السياسة, على الجانب الإيراني من خلال تصريحات كبار المسئولين كالتالي: وصف السيد علي خامئني المسئولين الأمريكيين بأنهم "فاشيون وأشباه هتلر"، أما الرئيس محمد خاتمي فقد اتهم الولايات المتحدة بأنها: "**تبحث عن أي ذريعة لمهاجمة العراق**". وصعَّد كمال

خرازي من لهجة معارضة إيران لأي هجوم أمريكي على العراق، واتهم واشنطن بالمسلك غير الأخلاقي وغير الصادق؛ بما تطرح من مبررات لشن هجوم على العراق، وتساءل في مؤتمر صحفي (٢٠٠٣/٢/١٦) عما: "**إذا كان الهدف نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فلم زودتم النظام العراقي بهذه الأسلحة في السابق, ولماذا تسكتون عن إسرائيل وهي تملك هذه الأسلحة؟**".

كما قامت إيران باستقبال ناجي صبري وزير الخارجية العراقي في طهران, في خطوة أشبه بالتحدي العلني ليس فقط للولايات المتحدة ولكن للنواب الإصلاحيين في الداخل أيضًا, كما تم عقد مؤتمر خاص في طهران للمعارضة العراقية الشيعية؛ ردًّا على المحاولات الأمريكية لتهميش الدور الإيراني في عراق ما بعد صدام, وقد تم عقد هذا المؤتمر في ٢٠٠٣/٣/٧ تحت رعاية مركز الأبحاث الاستراتيجية الإيراني، وأمكن لإيران أن تخرج من هذا المؤتمر بقرارات قوية أبرزها رفض الفصائل المشاركة تعيين حاكم عسكري أمريكي في العراق غداة انهيار "دولة" صدام حسين. كما توعدت المعارضة الشيعية واشنطن بـ"عدم الاستقرار" في العراق إذا مضت السياسة الأمريكية على خطتها الإدارية والسياسية هذه.

في ذات الوقت, رفضت إيران فتح منشآتها النووية لعمليات تفتش مفاجئة من قبل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية, ولكنها تعهدت بإطلاع هيئات المراقبة الدولية على أي منشآت نووية جديدة. وهذا الرفض تم إبلاغه إلى الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إثر وصوله إلى طهران في (٢٠٠٣/٢/٢٣)؛ في محاولة لإقناع قادتها بتوقيع بروتوكول إضافي لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقبول زيارات مفاجئة لمواقعها النووية تكون نتائجها أكثر مصداقية. وكان ردّ رئيس المنظمة الذرية الإيرانية –خلال مؤتمر صحفي– أن العديد من الدول (على غرار إيران) وقعت معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية, لكن لم توقع البروتوكول الإضافي, وبالتالي ليس لهذا البروتوكول قوة قانون دولي, وأضاف: "**إننا أكدنا للبرادعي أن كل أنشطتنا خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتركنا الباب مفتوحًا أمام مباحثات جديدة**"[١٨].

واستعدادًا لجميع الاحتمالات, قامت إيران بمناورات عسكرية متتابعة تحسبًا لأي ظروف, من مثل المناورة البحرية (فجر ٨١) التي اشترك فيها أكثر من (١٣٠) قطعة بحرية وقوات كثيفة. وقال العميد بهدام شاملو قائد المناورة: "**إن المناورة تهدف إلى وضع القطع البحرية والجنود في حالة استعداد لدعم أمن السواحل والمياه الإقليمية**", كما امتدت **العمليات إلى موانئ "بوشهر" و"عسلوية" و"خرج"**.

وأكد كمال خرازي أن إيران سوف تسعى وراء مصالحها في حالة وقوع الحرب, وستدرس السيناريوهات المختلفة, وتتخذ المواقف المناسبة حسب الظروف: "**فنحن لا نستطيع أن نتجاهل الأحداث في العراق باعتبارنا جيرانًا لها, ولكن هناك فرق بين عدم التجاهل وبين الحياد, ولن نسمح للولايات المتحدة باستخدام أجوائنا, وسوف نعلن مواقفنا حسب مقتضى الحال**"[١٩].
كما أعلن وزير الدفاع الإيراني (علي شمخاني) أن: "**قواته ستتصدى لأي طائرة أمريكية تنتهك المجال الجوي الإيراني خلال أي قصف محتمل للعراق**"[٢٠].

إذن؛ يمكن القول إن معالم الموقف الإيراني في إدارته للأزمة العراقية **في هذه المرحلة** تركزت حول: الرفض المطلق لأي غزو أمريكي للعراق أو التدخل في

شئونه الداخلية من ناحية, ومن ناحية أخرى تجنب أي احتكاكات معه العراق نفسه, والالتزام بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي معركة سياسية أو إعلامية معه, ومن ناحية ثالثة التنسيق مع دول مجلس التعاون في الموقف من الأزمة, ثم الحرص على تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة من خلال اتباع سياسة الحياد الإيجابي, والالتزام بموقف سياسي معارض لضرب العراق, وموقف عسكري غير منحاز لأي طرف من الأطراف المتصارعة. إلا أن إيران تراجعت عن هذه السياسة, وعادت إلى اتباع سياسة حيادية جديدة ولكنها متشددة في رفضها للمخططات الأمريكية بالمنطقة، وتقوم على تدعيم الجبهة الداخلية؛ وذلك على ضوء تجدد الاتهامات الأمريكية لطهران بامتلاك أسلحة نووية، وإعلانات الولايات المتحدة وبريطانيا المضادة؛ وخاصة في محاولة التلاعب بمسألة منظمة مجاهدي خلق[٢١].

٢- مرحلة الحرب

ومع بدء اندلاع العمليات العسكرية في العراق؛ بادرت إيران بإغلاق حدودها مع العراق، وأعلنت أنها لن تسمح باستخدام أراضيها في أي عمليات عسكرية لأيٍّ من طرفي النزاع, "وأن مجالها الجوي مغلق أمام القوى المتحاربة". كما وصفت الحرب بأنها "حرب شيطانية"، واتهم كمال خرازي واشنطن بـ"مخالفة القانون الدولي بشن الحرب على العراق"، ودعا الأمم المتحدة إلى التدخل لوضع حد للعملية العسكرية الأنجلو/أمريكية.

ومع تطور العمليات العسكرية, مارست إيران دورًا حياديًا يعلي من ضبط النفس في مواجهة الأخطاء الأمريكية/البريطانية بإسقاط عدد من الصواريخ على الأراضي الإيرانية, واكتفت باستدعاء السفير البريطاني والسفير السويسري الذي ترعى بلاده المصالح الأمريكية في طهران؛ للاحتجاج على سقوط الصواريخ وانتهاك الأجواء الإيرانية. وبالرغم من تسجيل اعتراضها على هذا السلوك وتهديدها بضرب أي طائرات تخترق مجالها الجوي، إلا أن وزير الخارجية الإيراني أعلن أنه: "يتفهم أن الحرب تدور رحاها في أماكن عديدة ومتفرقة من الأراضي العراقية, وبالتالي يمكن أن يحدث مثل هذا الخطأ من سقوط صواريخ عراقية أو أمريكية"...[٢٢] وتأتي هذه التصريحات في إطار مسعى إيران المستمر لتجنب المواجهة مع الإدارة الأمريكية.. بل أبدت قدرًا من المرونة تجاه الولايات المتحدة, من خلال قيامها بدور "**حارس المرمى**" – حسب تعبير مسئول أمريكي- بمنع وصول المساعدات إلى أنصار القاعدة و"أنصار الإسلام"، الذين قد يكون بعضهم قد عبر الحدود الجبلية مع إيران.

إلا أنه مع تصاعد التهديدات الأمريكية لإيران, واتهام رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي لها (في ٢٠٠٣/٣/٢٨) بالتدخل في الشأن العراقي, وأنها قد تخدم مصالحها في العراق عبر استخدام **فيلق بدر** (الذراع العسكري للمجلس الأعلى للثورة العراقية الموالي لإيران). وقوله: "إن الحرس الثوري الإيراني هو الذي يدرب ويجهز ويقود هذا الفيلق"؛ عند ذلك سارعت إيران بنفي أي اتهامات أمريكية، وبلورة السياسات اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد الحرب على العراق[٢٣].

لقد عبرت رموز النظام الإيراني ومتحدثوه بوضوح عن هذا التردد بين إبراز الموقف الرافض للحرب وبين رد الاتهامات والضغوط الغربية؛ فقد أكد رمضان زادة (المتحدث باسم الحكومة) أن بلاده تتبنى سياسة "**حياد فعال**"[٢٤] بشأن هذا النزاع, مضيفًا أن الصعوبات العسكرية –في إشارة إلى الارتباك العسكري الذي لحق بالحملة العسكرية الأمريكية البريطانية في الأسبوع الأول– "**أثرت على**

تفكير رامسفيلد"، الذي تهدف تصريحاته إلى حمل الناس على "**تناسي الفشل**" الأمريكي في العراق.

أما المرشد الأعلى للجمهورية علي خامئني؛ فقد أعاد تصريحاته الساخنة وأكد أن هذه الحرب توضح ظهور ما أسماه بـ"**هتلرية جديدة**" في التاريخ، وأن الهدف منها هو احتلال العراق والسيطرة على المنطقة, والهيمنة على مصادر النفط فيها, والحفاظ على الكيان الصهيوني غير المشروع. وشدد على ضرورة الوقف الفوري لهذه الحرب، وضرورة يقظة الشعب الإيراني حيال الأساليب التي تعتمدها الولايات المتحدة وبريطانيا, كما دعا إلى ما أسماه يقظة إسلامية بهدف تشكيل أكبر عائق أمام تحقيق المشاريع الأمريكية في العالم الإسلامي. وحذر الولايات المتحدة من التفكير في أي عمل عسكري ضد طهران، مؤكدًا أن أي عمل عسكري ضد إيران مصيره الفشل. كما وصف خامئني المسئولين الأمريكيين في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الإيرانية "**بالفظاظة والقسوة الشديدة**"، مشيرًا إلى أن واشنطن تشن هجومًا على العراق دون أن تأخذ في الحسبان أبسط المبادئ الإنسانية؛ مما جعل هذه الحرب "**أقذر حرب**"[٢٥].

ومن ناحيته قال الرئيس محمد خاتمي إن الولايات المتحدة تجد نفسها "**وحيدة**"، وممارساتها لا تتمتع بأي شرعية؛ وهي المسئولة عن تهديد السلام الدولي[٢٦].

هذا على مستوى الخطاب، لكن كانت ثمة مجموعة إجراءات اتخذتها إيران لمواجهة تداعيات الحرب منها:

– تحميل الأمريكيين والبريطانيين مسئولية الأسرى الإيرانيين المتبقين في العراق, كما قامت إيران بالدعوة إلى حوار إيراني/ تركي/ سوري لتنسيق المواقف الخاصة بالنسبة لمستقبل شمال العراق. وصرَّح كمال خرازي في زيارته لتركيا, وفي مؤتمر صحفي مع نظيره التركي عبد الله جول، بأن: "**تحريك آلية التشاور بين تركيا وإيران وسوريا يشكل ضرورة**".

– واحتجت إيران على تمركز قوات غربية قُرب المقامات الشيعية في النجف وكربلاء، وتوعد رافسنجاني في مجلس تشخيص مصلحة النظام بالانتقام في حال مسَّ قوات التحالف "**العتبات المقدسة**" بسوء. كما أكد أن الخطر الأمريكي "**أكبر من خطر صدام وحزب البعث**"[٢٧].

٣– مرحلة ما بعد الحرب

ومع سقوط العاصمة بغداد في أيدي قوات الاحتلال الأنجلو/ أمريكية (في ٢٠٠٣/٤/٩) وانهيار نظام صدام حسين؛ صرح المسئولون الإيرانيون بأن طريقة حكم نظام صدام حسين هي التي أدت إلى يأس الشعب العراقي ولامبالاته، وتخليه عن صدام أثناء المعركة. وقد عبر المرشد الروحي للثورة الإيرانية خامئني في خطبة صلاة الجمعة (يوم ٢٠٠٣/٤/١١ في طهران) عن سعادة إيران لرحيل صدام, قائلاً: "**لن نقبل إطلاقًا ديكتاتورية جديدة في العراق**"؛ في إشارة إلى أن خطط الولايات المتحدة لتنصيب حكومة عسكرية انتقالية في بغداد تشكل ديكتاتورية أكبر من ديكتاتورية صدام. كما أكد أن الشعب العراقي هو الذي يجب أن يقرر مصيره بنفسه[٢٨].

ومع الإعلان عن تشكيل "**حكومة احتلال**" لتولي شئون العراق بزعامة جي جارنر الجنرال الأمريكي المتقاعد؛ أطلق المسئولون الإيرانيون انتقادات لهذا المشروع الأمريكي يبدو فيها رفض حذر؛ حيث حذروا واشنطن من أن مثل هذا الإجراء يعد خطئًا استراتيجيًا كبيرًا؛ وذلك لأنه سيعرض مستقبل العراق لحالة من التعقد والاضطراب.

فقد صرح هاشمي رافسنجاني بقوله: "**لا يمكن لأحد أن يقبل بحكم جنرال أمريكي متقاعد لشعب عاش عدة سنوات تحت حكم ديكتاتورية حزب البعث**"، وأضاف قائلاً: "**لو تولت حكومة منتخبة السلطة في العراق, فسيكون لنا معها علاقات طيبة, وفي غير هذه الحالة سيختلف الوضع**". وقال مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي؛ في توقعه لما سيكون عليه مستقبل العراق: "**لو سلم الغزاة مقاليد الحكم للشعب العراقي؛ ستتحسن الأوضاع العراقية, وإن لم يفعلوا ذلك ستسوء**".

كما جاءت تصريحات كمال خرازي لتؤكد أن إيران لن **تدعم حكومة عراقية يعينها الأمريكيون**؛ قائلاً: "إن تولية الولايات المتحدة لفرد أجنبي حكم العراق يعد خطئًا استراتيجيًا كبيرًا"، مضيفًا في مؤتمر صحفي بطهران: "أن مثل هذه الحكومة ستكون مفروضة ولا يسعنا أن نحترم حكومة إلا إذا تم تشكيلها تحت إشراف الأمم المتحدة، واختارها العراقيون أنفسهم عن طريق الانتخابات". ووضع خرازي الشروط الإيرانية للاعتراف بالحكومة العراقية الجديدة في محاولة لإظهار الرفض الإيراني لأي حكومة تفرضها واشنطن؛ وهذه الشروط هي: "أن تكون نتيجة اقتراع شعبي, وتقيم علاقات حسن جوار مع إيران, وتحترم الاتفاقات القائمة".

وفي ظل القلق الإيراني من مستقبل العراق، واحتمالية استبعاد بعض الجماعات العراقية المعارضة المقربة لها (وعلى رأسها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية)، وإقصائها من لعبة السلطة؛ صرح كمال خرازي في هذا الصدد قائلاً: "**إن المجلس الأعلى للثورة الإسلامية واقع ملموس، ويجب أن يكون له دور كبير في الحفاظ علي مصالح الشعب العراقي**". كذلك قال سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني: "**لقد اتخذت قرارات جيدة جدًا في مؤتمرات المعارضة العراقية –سواء في لندن أو في شمال العراق– حول أسلوب إدارة عراق ما بعد صدام؛ ولو نفذت هذه القرارات فسيتم اختيار أقصر الطرق للوصول إلى استقرار وأمن العراق، ولكن الأمريكيين يعارضون تنفيذ قرارات مؤتمر المعارضة العراقية**"[٢٩].

في المرحلة التالية للعمليات العسكرية, واجهت إيران موقفًا غاية في الحساسية؛ **فمن جهة وضع تيار الصقور في الإدارة الأمريكية** إيران في **قائمة "الدول المارقة"**، المطلوب إعادة تكيفها مع العهد الأمريكي القادم للمنطقة. وليس خافيًا أن الولايات المتحدة راحت توجّه لإيران في هذه المرحلة نفس الاتهامات التي وجهتها من قبل إلى العراق؛ مثل إيواء عناصر من تنظيم القاعدة, وإنتاج أسلحة الدمار الشامل والسعي لأن تكون قوة نووية, وأنها دولة استبدادية غير ديمقراطية.. وأنها تسعى لتقويض السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

من جهة ثانية ومعاكسة لكل ذلك؛ فإن إيران ترى في نهاية نظام الرئيس العراقي صدام حسين – كنظام تبنى أيديولوجية مناهضة تمامًا للنظام الإيراني الإسلامي– مصلحة أكيدة لها. فضلاً عن ذلك؛ فإن نسبة الشيعة العراقيين المرتبطين روحيًا بالمرجعية الدينية يشكلون –في الأقوال الإيرانية والشيعية– ما يزيد عن ٦٠% من عدد السكان العراقيين، وقد أصبحوا الآن في وضع يمنحهم فرصة لأن يشاركوا بصورة فاعلة في حكم العراق؛ وهو الأمر الذي يمكن أن يوسع الدور الإقليمي لإيران.

وانطلاقًا من كافة هذه المعطيات, ولإدراك إيران صعوبة المرحلة الحالية, وما تفرزه من تداعيات؛ فقد انتهجت آليتين للتفاعل مع هذه الحالة[٣٠]:

أولاً– الاستفادة من الأوضاع الجديدة في العراق لتوسيع دورها الإقليمي. وقد أكدت على استمرار دعم نفوذها الشيعي في العراق بكل السبل، وعدم انتقال المرجعية إلى مدينة "النجف", فضلاً عن التنسيق مع دول الجوار بشأن التغيرات التي أفرزتها الحرب على العراق.

ثانيًا– ولمواجهة التهديد الأمريكي كان هناك تهيئة في الأجواء لإمكانية بدء حوار مع الولايات المتحدة.

وقد جاءت الخطابات السياسية والمواقف الإيرانية للتعبير عن هذه السياسة على النحو التالي:

– قامت شركة التلفزيون الرسمية في إيران –والتي يسيطر عليها الإصلاحيون– بافتتاح قناة فضائية على غرار قناة الجزيرة القطرية باسم "العالم"، تُبَثُّ باللغة العربية من محطات تقوية على طول الحدود العراقية لكسب تأييد العراقيين.

– سماح إيران لحوالي ألفين من المعارضين الشيعة في المنفى –والذين تم تدريبهم من قِبَل الحرس الثوري الإيراني– وهم "فيلق بدر"؛ بالعبور إلى شمال العراق.

– وقد شكلت عودة محمد باقر الحكيم (رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وهو أحد أبرز كوادر القوى السياسية والدينية الشيعية العراقية) إلى العراق الحدث الأهم، وتنظر إليه إيران كأحد حلفائها الاستراتيجيين؛ فبعد أسبوع من عودته للعراق (في ٢٤ مايو ٢٠٠٣) بعث السيد خامئني رسالة إلى الحكيم ركز فيها على القضايا الجوهرية التي تواجه العراق وتهدد مستقبله، ورؤيته لما يجب أن يقوم به الشعب وقيادته لمواجهة هذه التهديدات, قائلاً: "**الأمل مازال باقيًا في أن تبقى جميع طبقات الشعب وفئاته متماسكة وحافظة للوحدة والثورة, حامية لها حتى يتم التحرير الكامل للعراق من الأجانب المعتدين، وحتى يتم إقامة نظام مستقل يحظى بالسيادة الشعبية فيه**"[٣١].

– ولكن باغتيال محمد باقر الحكيم في مجزرة النجف (يوم ٢٩ أغسطس ٢٠٠٣), مع أكثر من مائة وخمسة وعشرين من المصلين لدى خروجهم من صلاة الجماعة؛ خسرت إيران هذا الحليف، وشعرت بخيبة كبيرة. وجاء رد الفعل الإيراني مستنكرًا؛ حيث قام خامئني بإقامة صلاة الجنازة على روح الحكيم, واصفًا عملية الاغتيال هذه بأنها أثيمة؛ قائلاً: "قامت الأيادي **الآثمة والعميلة للاستكبار العالمي بفاجعة عظيمة، وخطفت شخصية فذة من الشعب العراقي كانت تشكل حصنًا منيعًا أمام قوات الاحتلال وهدت كيانه**". وأضاف: "**لا شك أن فاجعة النجف الأشرف واستشهاد هذا السيد الجليل جاءت خدمة للأهداف الأمريكية والصهيونية الغادرة, لكن على أعداء العراق المسلم, أن يعلموا بأن هذا الاستشهاد لن يؤثر على عزم ومقاومة الشعب العراقي في مواجهة المخططات والأهداف الاستكبارية والصهيونية، وتمسكهم بالإيمان والولاء للإسلام والقيادة الدينية**"[٣٢].

– ومن جهته, أكد الرئيس خاتمي على ضلوع إسرائيل في ارتكاب المجزرة. وأشار الدكتور محمد رضا آصفي إلى الزيارة الأخيرة لفريق صهيوني تابع للموساد إلى العراق بأنها: "زيارة غير طبيعة، ولا يمكن أن نتصور من ورائها دوافع حسنة"[٣٣].

لكن من الناحية الأخرى، بدا في الأفق خط جديد تمام الجدة في السياسة الإيرانية؛ ففي ظل التهديدات المتزايدة من قبل الإدارة الأمريكية ضد إيران تصاعدت أقاويل حول ضرورة إجراء حوار مباشر بين طهران وواشنطن (من خلال التيار الإصلاحي داخل السلطة الإيرانية الحاكمة) أو من

ناحية أخرى إعطاء أولوية للبناء السياسي الداخلي في إيران؛ بهدف قطع الطريق أمام أي تهديدات أمريكية متوقعة لإيران؛ فحسب الرئيس محمد خاتمي, إن تفادي حدوث شيء شبيه بما جرى في بغداد يتطلب: "**خضوع السلطة لإرادة الشعب**"[٣٤].

وقد عبر خاتمي بوضوح عن هذه السياسة الجديدة مع الولايات المتحدة في جلسة غير علنية لمجلس الشورى الإسلامي بالقول: "**إن أمريكا أصبحت اليوم جارتنا في الغرب كما في الشرق، وعلينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكي في المنطقة رغم مرارة ذلك**"، داعيًا النواب الإصلاحيين لفتح حوار فورًا مع الولايات المتحدة قائلاً: "**إننا لا نختار جيراننا, علينا أن نبذل قصارى جهدنا لنعيش في سلام وطمأنينة مع جيراننا**".

ومن جهته, قال رافسنجاني (في ٢٠٠٣/٤/١٣): "إن النظرية التي تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية خطر علينا ينبغي الابتعاد عنها"، وقال: "**إذا أعادت إلينا أمريكا حقوقنا ومطالبنا؛ فإن كثيرًا من القضايا العالقة بيننا سوف تحُل**", "**هناك قضايا كثيرة مع أمريكا تقبل الحل إن لم تواجهها بالغرور والتكبر على إيران, وإن أعطت إيران حقوقها**"[٣٥]. كما اقترح رافسنجاني "إجراء استفتاء شعبي عام حول العلاقات الإيرانية/الأمريكية"؛ لقطع الطريق على أي انقسام وطني مستقبلاً حول العلاقة مع العراق أو الولايات المتحدة, على أن يتم إجراء هذا الاستفتاء بموافقة البرلمان أولاً، ثم بموافقة المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية[٣٦].

وعلى ضوء ذلك بدا تراجع إيران عن التدخل المباشر في الشأن العراقي, خوفًا من رد الفعل الأمريكي؛ فلم تعارض إيران صيغة مجلس الحكم الانتقالي في العراق,كما أن فصيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق المحسوب عليها رفض فكرة المقاومة المسلحة للاحتلال، ورجَّح الاعتماد على أسلوب المقاومة السلمية، معطيًا الفرصة للاحتلال لتنفيذ ما وعد به من تحرير العراق، وبنائه ديمقراطيًا على حد إعلان هذا الفصيل[٣٧].

في ذات الوقت, عملت القيادة الإيرانية على توحيد الجبهة الداخلية, وحصر الخلاف بين الأحزاب والجماعات السياسية فى أضيق نطاق, خاصة في مجال إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة؛ من خلال تدخل علماء الدين لدى هذه الجماعات، ودعوتهم لدعم النظام.

ومع ذلك يلاحظ أن الجبهة الداخلية في إيران استمرت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة, لا سيما أن الطرف الرافض لهذه العلاقات استمر هو الطرف الأقوى على الساحة وعلى مائدة اتخاذ القرار في إيران؛ فمازال زعيم الثورة الإسلامية خامنئي على تشدده من أمريكا، يظاهره في ذلك العلماء الكبار في الحوزات العلمية الدينية، ومعظم تكتل المحافظين اليمينيين بما له من ثقل في المؤسسات المهمة، والمجالس الثورة الإسلامية المحلية في المدن والقرى, فضلاً عن جيش الجمهورية وجيش حراس الثورة الإسلامية والبسيج، واللجان الثورية والسلطة القضائية, والعديد من الأجهزة الثورية, والتجمعات الثورية في الأوساط المحافظة، وأوساط العمل والجامعات، وبعض من عناصر النخبة الإصلاحية.

فقد أعلن خامئني صراحة في ٢٠٠٣/٥/١٣ أنه لا مباحثات مباشرة مع أمريكا، ولا عودة للعلاقات معها, محذرًا من الترويج للاستسلام للولايات المتحدة وسياساتها, مؤكدًا أن التحدي الأمريكي لإيران يهدف إلى خلق مجال لتحقيق أهدافها, وأضاف: "إن تجربة العراق تعطي صورة

لأسلوب الولايات المتحدة الذي يتلخص في نقطتين: الأولى- تتمثل في فصل الشعب عن النظام. الثانية- في إيجاد مجموعة تتأثر بالخوف وتقبل الاستسلام. وهي تعلم أن هذا الأسلوب لا يجدي مع إيران؛ لذلك إن طريق العلاج الوحيد لمواجهة تطلعات أمريكا وأكاذيبها هو دعم البناء الداخلي للبلاد والنظام؛ فليس لأحد حق تسليم الوطن للعدو, لأن تسليم الوطن ليس فرصة لا تهدر". ويلخص خامئني في موقف آخر في ٢٠٠٣/٦/٩ وسائل أمريكا في مواجهتها مع إيران بأنها تلجأ إلى أربع وسائل هي: إيجاد الرعب بين مسئولي النظام, وإحداث الاضطراب في النظام, ومنع تقدم البلاد، وإحداث توتر في المجتمع وخاصة الجامعات(٣٨).

ومع أن الجانب الإيراني كان راغبًا بقوة في تفادي الصدام مع الولايات المتحدة, وبدا حريصًا على إظهار أكبر قدر ممكن من المرونة إزاء الولايات المتحدة بشأن العديد من القضايا, إلا أن ذلك كله لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران -عقب الحرب- بإثارة القلاقل في أوساط شيعة العراق, وتحريضهم ضد الولايات المتحدة, كما طالبت الإدارة الأمريكية إيران في أواخر مايو ٢٠٠٣ رسميًا بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد أعضاء "القاعدة" المشتبه فيهم، والذين تعتقد واشنطن أنهم يعملون في البلاد على الرغم من نفي إيران أنها تؤويهم(٣٩). أضف إلى ذلك أنه مع اندلاع المظاهرات الطلابية في الجامعات الإيرانية (يوم الثلاثاء ١٠ يونيو ٢٠٠٣) والتي طالبت بإطلاق سراح السجناء السياسيين، ونددت بسيطرة المراجع الدينية المتشددة علي الحكم؛ وصف الرئيس بوش هذا التطور بأنه حركة تجاه الديمقراطية، وتعبير شعبي عن رغبة الجماهير في الحرية والتقدم(٤٠).

وكرد فعل من الجانب الإيراني؛ أدانت كل الرموز الإيرانية المحافظة والإصلاحية (دون أي استثناء) هذه الاحتجاجات الطلابية، وأنكرت أي أرضية أهلية لها؛ باعتبارها جزءًا من خطة خرقاء تنتهجها واشنطن بشكل عام ضد إيران في محاولة لتغيير النظام, بالضبط كما فعلت في الأشهر التي سبقت غزوها للعراق.

فمن ناحية, وجه "آية الله خامئني" أصابع الاتهام إلى واشنطن باعتبارها القوة التي تقف وراء احتجاجات الطلبة الإيرانيين؛ ففي خطاب ألقاه في مدينة قرب طهران (فارامين) بدا أكثر تشددًا ضد الولايات المتحدة, قائلاً: "إن الولايات المتحدة تعلن بوضوح أن استراتيجيتها في مواجهة إيران ليست الحرب, بل خلق عدم الاستقرار, والأعداء يؤيدون بوضوح هؤلاء المغامرين الذين يمكن أن يصيروا مرتزقة تابعين لهم في قلقلة أمن الشعب الإيراني"، وأضاف: "إن إيران لن تسمح لقلة مأجورة بأن تلوث مناخ المجتمع والجامعات بالفوضى وعدم الأمن", مؤكدًا أن إيران تفخر بحصولها على تكنولوجيا معقدة ومتطورة في مجال الذرة؛ إلا أنها لا تسعى في ذات الوقت لامتلاك أسلحة الدمار الشامل"(٤١).

كما أدان المتحدث باسم وزارة الخارجية (رضا آصفي) الدعم السافر الذي تظهره الإدارة الأمريكية للمتظاهرين في إيران بما لا يتفق مع الأعراف الدولية. وكان وزير الخارجية كمال خرازي قد أبدى رفضه للتدخل الأمريكي في شئون إيران الداخلية قائلاً: "**إن المسئولين الأمريكيين يبالغون في تصوير أهمية الأحداث**"(٤٢).

أوضحت سياسة التدخل الأمريكي في مسار الحركة الطلابية المتنامية في إيران حقيقة الأهداف الأمريكية تجاه إيران؛ ممثلة في الضغط علي الحكم الإيراني داخليًا لتغيير النظام. إلا أن هدوء الحركة الطلابية الإيرانية أقنع الأمريكيين بأن استمرار التعويل على مجيء التغيير من داخل إيران رهان خاسر؛ على الأقل في ظل عدم خلق حالة إرباك عنيف للنظام

الإيراني. ومن ثم فإن الحل هو العودة مجددًا إلى تسخين الأزمة الأمريكية مع إيران من خلال تضخيم ملف البرنامج النووي الإيراني، وتحقيق الضغط الخارجي من الوكالة الدولية للطاقة الذرية للسماح بتفتيش مفاجئ لمنشآت إيران النووية.

وإدراكًا من الرئيس خاتمي لهذا الفهم الأمريكي؛ أوضح أن دور إيران يجب أن يتمحور حول سياستين في مواجهة هذا التحدي الخارجي: **الأولى–** سياسة الوفاق الوطني الداخلي. **والثانية– سياسة سد الذرائع**.

فأمام آلاف من المصلين من مدينة فيروز كوح (شرق طهران)، قال الرئيس خاتمي[٤٣]: "**إن البيت الأبيض يتخذ موقفًا ضد الشعب الإيراني، والنظام الإيراني, ويأمل في إطاحة النظام الإسلامي, ولكن علينا ألا نعطيه الذرائع**". واتهم واشنطن ولندن بالكذب بخصوص أسلحة الدمار الشامل العراقية مؤكدًا أن الأمريكيين يريدون استغلال الذرائع نفسها ضد إيران، ودعا خاتمي التيارات المختلفة في النظام الإيراني إلى "**أن تدعم بعضها بعضًا**"، مشيرًا إلى أن "**السلطة لا تأتي بالقمع ولا بالعنف**"، بل تقوم عندما تكون هناك ثقة متبادلة بين الشعب والسلطة، وحض القضاء والبرلمان والشرطة والقوات المسلحة على "**التزام الدستور**".

إيران والملف النووي

أصبح البرنامج النووي الإيراني مصدر تهديد رئيسيًا من وجهة نظر الإدارة الأمريكية, ومن ورائها إسرائيل؛ فقد أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي موفاز "أن برنامج الصواريخ الإيراني (شهاب ٣، ٤، ٥) القادر على الوصول إلى الدولة العبرية, سيكون قادرًا على الوصول لأمريكا, وأن المخاوف الكبرى هي من تحميل هذه الصواريخ مواد نووية أو كيماوية"[٤٤].

وفي هذا السياق, كثفت الإدارة الأمريكية, – ومن ورائها إسرائيل– جهودها الدبلوماسية والسياسية ضد إيران؛ من أجل وقف برنامجها النووي، أو على الأقل وقف الأنشطة المثيرة للقلق في هذا البرنامج. وتنوعت التحركات الأمريكية الجارية في هذا الصدد ما بين ثلاثة أنواع هي: مواصلة الضغوط والإغراءات على موسكو من أجل وقف التعاون النووي مع إيران، والعمل على بناء موقف دولي ضد البرنامج النووي الإيراني، ثم أخيرًا العمل على استصدار قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن إيران انتهكت معاهدة منع الانتشار النووي؛ وذلك في اجتماعهم في ١٦ يونيو ٢٠٠٣[٤٥].

وفي مقابل هذه الشكوك المتزايدة حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني؛ أكدت إيران على دوافعها السلمية من استخدام الطاقة النووية، واستمرارها في إظهار حسن النوايا، من خلال التعاون مع الأمم المتحدة وخبراء الوكالة... وقد عبر الرئيس خاتمي عن حقيقة الموقف في إيران تجاه الاعتراضات الدولية من قبل الولايات المتحدة, والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للطاقة الذرية على المشروع النووي الإيراني– في أمرين[٤٦]: **الأول–** أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل؛ لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية. **الثاني**– أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية التي تستخدمها في الأغراض السلمية، وعلى رأسها توليد الطاقة وخاصة الكهربائية.

وعَمَدَ خاتمي إلى تأكيد هذين الأمرين مع كافة علماء الدين والمسئولين الرسميين أمام الرأي العام العالمي والوكالة الدولية.

ولم تكتفِ إيران بالموقف الدفاعي؛ بل بادرت بالهجوم متهمة الولايات المتحدة والوكالة بازدواج المعايير، والسعي نحو حرمانها من حقها المشروع في

استخدام التقنية النووية والإفادة منها, بل يرى الإيرانيون أن الولايات المتحدة تريد تغطية فشلها المتكرر في أفغانستان والعراق من خلال التضخيم من شأن البرنامج النووي الإيراني.. وجاءت التصريحات الإيرانية لتعكس هذه الاستراتيجية المزدوجة ذات الشقين[٤٧]: الدفاعي والهجومي.

١- الشق الدفاعي

وعندما سأل الصحفيون وزير الخارجية كمال خرازي عن سر تحفظ بلاده على التوقيع على المنشور المكمل لتحريم انتشار أسلحة الدمار الشامل, قال: "إن إيران من أوائل الدول التي وقعت على ميثاق منع انتشار الأسلحة النووية, كما أنها تستخدم الطاقة النووية في الأغراض السلمية, وتسمح لمفتشي هيئة الطاقة النووية العالمية بزيارة مفاعلاتها النووية, فضلاً عن أنها تعلن أن من حق أي دولة الدخول في المناقصات التي تطرحها إيران لبناء المفاعلات". فهم المراقبون من هذا التصريح أن خرازي قد أعلن عن استعداد بلاده لتقبل مشاركة الولايات المتحدة في بناء البرنامج الإيراني؛ بما يتيح لها متابعة هذا البرنامج, والتأكد من خط سيره في اتجاه التنمية السلمية؛ هذا الموقف الإيجابي عبر عنه حميد رضا آصفي, المتحدث باسم الخارجية الإيراني صراحة في (٢٠٠٣/٦/٣) بقوله: لو أن أمريكا قلقة من البرنامج النووي الإيراني فلتشارك في استكمال المفاعلات النووية.

ورغم أن الأمريكيين قد فهموا هذه الإشارة؛ إلا أنهم رفضوا واستمروا في سياسة الضغط إما لأنهم يشكون في حقيقة هذا التوجه الإيراني وأهدافه, خاصة أن الجبهة الداخلية في إيران مازالت منقسمة على نفسها تجاه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإما لأن استراتيجيتهم تهدف لإيقاف البرنامج الإيراني لا المساهمة فيه واستكماله[٤٨].

- الشق الهجومي:

جاء هذا الجانب مقترنًا بالجانب الدفاعي؛ حيث تعلن المصادر الرسمية الإيرانية أنها لم ترفض توقيع البروتوكول الإضافي المذكور, لكنها تعلق ذلك بشروط العدالة في التعامل مع القدرات النووية لدى مختلف الدول. وقالت هذه المصادر إن أي دولة مثل إيران تقوم بتوقيع معاهدة حظر الانتشار النووي؛ فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعهد في المقابل بإمدادها –كدولة عضو– بالتكنولوجيا المتقدمة للانتفاع بالطاقة الذرية للأغراض المدنية, ولكن تعاون الوكالة الدولية في هذا الصدد كان دون المستوى المأمول. كذلك أشارت إيران إلى أن الوكالة تنتهج سياسات تمييزية في منح هذا الدعم, وأن إزالة هذا التمييز هو شرط أساسي لقيام إيران بتوقيع بروتوكول إضافي. كما تضع إيران شرطًا آخر؛ هو رفع العقوبات المفروضة عليها.

إلى جانب هذا؛ تهاجم المصادر الإيرانية الرسمية والشعبية الموقف الأمريكي الذي يحرك الملف النووي الإيراني في الآونة الراهنة لأغراض سياسية، مدللة على ذلك بأن الولايات المتحدة –قبل الثورة الإسلامية في إيران– كانت تخطط لبناء طاقة نووية في إيران تنتج عشرين ألف ميجاوات كهرباء بحلول عام ٢٠٠٣، والآن هي تحاول عرقلة خطة إيرانية لإنتاج سبعة آلاف ميجاوات كهرباء من الطاقة الذرية بحلول عام ٢٠٢٠[٤٩].

لم يقف الأمر على الولايات المتحدة؛ فقد ضغط الأوروبيون –بدورهم– على إيران عبر اتفاقيات التعاون الإقليمي التجاري والصناعي للقبول بتوقيع البروتوكول الإضافي. ولكن طهران أعلنت عدة مرات رفضها توقيع هذا البروتوكول الذي يلحق بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية, ويسمح لوكالة الطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة القيام بعمليات تفتيش مباغتة لمواقع مشتبه بها؛ وهو ما دعا الاتحاد الأوروبي

للتلويح بدوره بالقوة, وأعلن يوم ١٦ يونيو ٢٠٠٣ – في تحول مهم تجاه التفكير العسكري الأمريكي– أن "استخدام القوة قد يكون ضروريًا حين تفشل الدبلوماسية".

وكرد فعل من الجانب الإيراني؛ أعلن المتحدث باسم الخارجية الإيرانية (آصفي): "نحن مستعدون للأخذ في الاعتبار مخاوف الوكالة, وإذا ما أظهرت الوكالة مرونة، فإننا مستعدون لأن نفعل الشيء نفسه ونعثر على حل"[٥٠]. وكانت الوكالة قد منحت إيران مهلة حتى نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ لإثبات أنها لا تعكف على تنفيذ برنامج لتصنيع السلاح النووي, وإلا فإن القضية ستحال إلى مجلس الأمن.. وكان هذا الحل نتيجة للجهود الأوروبية التي رأت ضرورة إبقاء الأزمة عند المستوى الفني قبل نقلها إلى المستوى السياسي في مجلس الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحالة إلى مجلس الأمن تعني احتمال تعرض إيران لعقوبات اقتصادية بسبب انتهاكها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يمكن أن يتيح للولايات المتحدة استصدار قرار متشدد للغاية لحظر البرنامج النووي الإيراني, وإذا تحقق هذا السيناريو فسيضع إيران في عزلة مشابهة لتلك التي تعاني منها كوريا الشمالية، وربما يقودها – كما يرى البعض– إلى مواجهة مع الولايات المتحدة وإسرائيل[٥١].

على الجانب الآخر، عكست التصريحات في صفوف القيادة الإيرانية وجود بعض الانقسامات "غير الخطيرة" عقب قرار الوكالة؛ فقد أثار تحديد مهلة (تنتهي في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣) الغضب في إيران التي استلمت إشارات متضاربة عن كيفية ما يراد منها أن تتعاون فيه هذا المجال.

فالمتشددون في الحكومة الإيرانية قد طالبوا علنًا برفض المهلة التي منحتها الوكالة، والانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي كما فعلت كوريا الشمالية، ولكن الإصلاحيين في النظام فضلوا الانصياع للقرار، رغم أن الطريق إلى ذلك لن يكون سهلاً بسبب الضغوط الأمريكية الخفية[٥٢]. وكانت الوكالة قد قدمت إلى إيران برنامجًا مفصلاً عن عمليات التفتيش والزيارات والمناقشات التي ترغب في إجرائها، إضافة إلى بعض الأسئلة التي تسعى للحصول على إجابات لها، ومن بينها موضوع العثور على آثار يورانيوم مخصب كانت إيران قد استوردته من الصين في السبعينيات، ولم يتم إعلام الوكالة به.

وجاءت البوادر لتشير إلى أن القيادة الإيرانية قررت ابتلاع كبريائها، والتعاون مع الوكالة، مع وضع بعض الشروط والتحفظات، وفيما يبدو أن معسكر المتشددين خسر حملته في نقاش الغرف المغلقة، ولكن المسئولين الإيرانيين يصرون على أن التعاون لن يكون من الجانب الإيراني فقط، مطالبين بالاعتراف بحق إيران بإنتاج طاقه نووية لأغراض سلمية، وإنتاج يورانيوم لهذا الغرض؛ الأمر الذي طالبت الوكالة بالتوقف عنه في الوقت الحاضر على الأقل[٥٣].

كان هذا الرد الإيجابي الإيراني لمطالب الوكالة الدولية للطاقه الذرية؛ بعد زيارة وفد أوروبي عالي المستوى (لإيران ضم كلاً من فيشر وزير خارجية ألمانيا، ودومينيك دو فيلبان وزير خارجية فرنسا، وجاك سترو وزير خارجية بريطانيا، ووصفه البعض "**بدبلوماسية حياكة السجاد**")؛ حيث أرادت إيران أن توضح بجلاء أنها لم ترفض التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، كما أنها أكدت –وعلى أعلى المستويات القيادية– بأن المسألة هي أسلحة الخداع الشامل الأمريكية. وقد وأرادت إيران أن تتخذ موقفها –ولو كان تراجعيًا– من خلال إنجاز أوروبي يظهر طهران وكأنها استجابت

للضغوط الدولية المتصاعدة ومطالب الشرعية الدولية؛ بمساندة أوروبية لا بأوامر أمريكية.

حرصت القيادة الإيرانية على إظهار وعيها بحقيقة النوايا الأمريكية والإسرائيلية؛ لذلك جاء تحذير المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي من أن طهران لا تتردد في وقف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا ما تمادت الوكالة في مطالب يمكن أن تهدد المصالح القومية الإيرانية. في ذات الوقت، حاول خامنئي نفي أن إيران "كانت واقعة في مأزق" فقبلت مطالب الوكالة الدولية للطاقه الذرية. كما أكد أن إيران "**لن تكون رهينة**" لمن ينكرون حقها في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، وقال: "**ولكننا سننتج اليورانيوم المخصب مع احترام القواعد الدولية**"(٥٤).

ومع قيام فريق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة إلى إيران (في ٢ أكتوبر ٢٠٠٣)، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين حول البرنامج النووي الإيراني؛ صرح الرئيس خاتمي بعد بدء المباحثات بأن إيران سوف تتعاون مع الوكالة على الرغم من القرار غير المناسب الذي تتبناه الأخيرة: "لأننا غير قلقين من شفافية الأغراض السلمية لأنشطتنا النووية".

كما أعلن علي أكبر صالحي ممثل إيران لدي الوكالة: "إن طهران سوف تتعاون لأن هذا هو خيارها الأول، سنواصل تعاونًا لأكبر قدر ممكن"، وأضاف: "إن طهران ستسمح لمفتشي الوكالة بزيارة المواقع التي قيل إن المفتشين عثروا فيها على بقايا يورانيوم مخصب صالح لاستخدامه في الأسلحة النووية، وستسمح لهم بأخذ عينات جديدة منها". لكن صالحي حذَّر في الوقت نفسه من أن الجانبين يجب أن يتحليا بالمرونة والرغبة في التعاون، وأن على الوكالة أن تكف عن المطالبة بالمزيد، مؤكدًا أن إيران لا تميل إلى أن يصل الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن؛ لذلك فإن إيران تبدي تعاونًا كبيرًا مع الوكالة؛ لكنها ترى أن من حقها في حالة تعنت الوكالة أن تشكوها لمحكمة العدل الدولية في لاهاي(٥٥).

وقد طرح آية الله هاشمي رافسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، على الوكالة الدولية شروطًا أربعة، حتى توقع إيران على الملحق الإضافي وتسمح للوكالة بالتفتيش. هذه النقاط الأربع كانت هي(٥٦): ألا يتسبب التفتيش في تهديد أمن إيران، الموافقة على حق إيران في إنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية وتخصيب اليورانيوم، وعدم القيام بأي نشاط يتعارض مع سيادة إيران على أرضها، وأخيرًا المحافظة على سرية المعلومات؛ بحيث لا تقع في يد طرف ثالث.

وقد أسفرت نتائج المرحلة الأولى من المحادثات الصعبة بين إيران والوكالة الدولية عن تفاؤل إيراني، عبر عنه علي أكبر صالحي بقوله: "إنه تم التوصل إلى تفاهم مشترك حول خطة عمل لإزالة اللبس حول القضايا التي تثير قلق الوكالة"، كما أضاف: "إن الهدف هو تسريع وتيرة التعاون حتى يمكن الإجابة على الأسئلة التي تطرحها الوكالة بأسرع وقت ممكن"(٥٧).

وفي خطوة لإثبات حسن النية وإزالة مناخ التوتر مع الولايات المتحدة؛ أعلنت إيران موافقتها على التوقيع على البرتوكول الإضافي قبل المهلة المحددة بعشرة أيام، ولكنها لم تحدد تاريخًا لذلك، كما أكدت أنها لا ترمي إلى إنتاج صاروخ جديد خلفًا لشهاب.

وجاءت ردود الفعل (الأوروبية والأمريكية) لتبشر بحدوث انفراجة بشأن الأزمة النووية مع إيران؛ فرغم توصُّل الولايات المتحدة وكل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا إلى اتفاق في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٣ حول مشروع قرار للأمم المتحدة يدين إخفاء إيران بعض جوانب برنامجها النووي طوال الثمانية عشر عامًا

الماضية، إلا أنه لا يشير إلى عدم التزام طهران بالمعاهدة النووية، ولا يحيل قضيتها إلى مجلس الأمن؛ فقد تم استبداله بفقرة تؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعبر عن أسفها الشديد لمخالفات إيران، وتقصيرها **في الماضي** في التزامها بتطبيق بنود معاهدة حظر الانتشار النووية.

وعلى الجانب الإيراني أعلن علي أكبر صالحي أن الحكومة الإيرانية راضية عن مشروع القرار الجديد، مؤكدًا أن بلاده تسعى من أجل حل سلمي للأزمة النووية. وأضاف: "إن صيغة مشروع القرار الجديد لم تتجاوز الأمرين اللذين يشكلان خطًا أحمر من جانب طهران؛ وهما الإشارة إلى رفع القضية لمجلس الأمن، أو عدم التزام طهران بمعاهدة الحظر النووي. وقال صالحي إنه لا يريد أن يتحدث عن انتصار أو هزيمة لطهران في هذه الأزمة، ولكنه يعتقد أن ما تم كان جهدًا دوليًا لتجنب تحول القضية النووية لإيران لأزمة دولية[٥٨].

ولا شك أن تلك الإجراءات كان من شأنها أن تنهي الأزمة النووية بين واشنطن وطهران؛ إلا أن هذا الافتراض النظري لا يتسق والأهداف الأمريكية الحقيقية الرامية لإعادة تشكيل المنطقة، بما يعنيه ذلك من تغيير الأنظمة التي تعتبرها واشنطن راديكالية ومنها النظام الإيراني. وتسعي إيران -إدراكًا لهذه الحقيقية- إلى تبني استراتيجية مغايرة لما اتبعته كوريا الشمالية والتي بلغت حد اللاعودة؛ حيث إن إيران قد ترى في تخطي العقبة النووية وسيلة لتعزيز علاقات أفضل مع الولايات المتحدة، وبخاصة في المجال الاقتصادي. وقد كشف حامد رضا آصفي عن هذه الاستراتيجية للمرة الأولى حيث قال: "إننا مستعدون للمناقشة والمفاوضات، ولكننا بحاجة إلى **معرفة الفوائد** التي ستحصل عليها الجمهورية الإسلامية منها"[٥٩].

وفي ذات الوقت وعلى صعيد التحول الدولي الإقليمي سعت إيران إلى خلق وتجديد درجة عالية من الوفاق والتصالح مع دول الجوار وخاصة تركيا، والعراق، والسعودية، وسوريا، ومصر، كما قامت بتدعيم التعاون مع حلفائها الدوليين مثل ألمانيا وفرنسا، والقوى الإقليمية الأخرى مثل الصين والهند وباكستان.

ويمكن رصد هذه التحركات على النحو التالي:

- فقد استثمر خاتمي مشاركة بلاده في القمة الإسلامية العاشرة في ماليزيا (١٦- ١٨ أكتوبر ٢٠٠٣) ليعلن أن بلاده لا تنوي امتلاك أسلحة نووية، ولا تؤوي عناصر من تنظيم "القاعدة"، مؤكدًا التوصل إلى اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شأن برنامج طهران النووي. وأضاف قائلاً: "إن بلاده مستعدة لأي تهديد من الخارج"[٦٠].
- كما شاركت إيران في مؤتمر دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في دمشق (في ٢٠٠٣/١١/١) والذي يعد المؤتمر الثالث حول العراق بعد مؤتمري إسطنبول والرياض، وكان داعيًا إلى تدعيم جهود مجلس الحكم الانتقالي في العراق لتحمل مسئولياته الانتقالية إلى حين قيام حكومة عراقية منتخبة[٦١].
- وفي مسعى لتحسين العلاقات مع العراق؛ اعترف الرئيس خاتمي بمجلس الحكم الانتقالي —في زيارة قام بها أعضاء من مجلس الحكم الانتقالي العراقي إلى طهران في يوم ١٧ نوفمبر ٢٠٠٣— معربًا عن أمله بأن "يشهد العراق الاستقرار, وأن يتم وضع الآليات المناسبة لتطوره وازدهاره في أسرع وقت ممكن"[٦٢].

كما بادر الرئيس خاتمي بطلب لقاء الرئيس المصري حسني مبارك, في قمة جنيف للمعلومات (١٠ ديسمبر ٢٠٠٣)؛ هذا اللقاء الذي وصف بأنه تاريخي, ويمثل انفراجة في العلاقات المصرية/الإيرانية بعد قطيعة استمرت أربعة وعشرين عامًا, هي كل عمر الثورة الإيرانية[٦٣].

لكن على الجانب المتشدد وفي ظل تداعيات ما بعد ١٤ ديسمبر (اعتقال صدام حسين من قبل قوات الاحتلال الأمريكي)؛ أعرب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامئني عن سعادته الشديدة باعتقال صدام، في الوقت الذي أكد فيه ضرورة أن يلقى الرئيس بوش ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون نفس المصير. وقال خامئني -في خطاب ألقاه (يوم ١٦ /٢٠٠٣/١٢) في مدينة قزوين وبثه التليفزيون الإيراني- إن الأمة الإيرانية سعيدة جدًا باعتقال الرئيس العراقي الذي خاض حربًا ضد إيران سنة ١٩٨٠، واستمرت ثماني سنوات، وراح ضحيتها مئات الآلاف من الإيرانيين. ووصف خامئني صدام حسين بأنه "وحش مفترس"، وأعرب خامئني عن اعتقاده أن الشعب العراقي -الذي عانى الكثير في حقبته- أصبح الآن حرًا بدونه.

وندد خامئني بالأمريكيين، وأشار لدعمهم لصدام في الحرب الإيرانية العراقية، وقال إن هؤلاء الأمريكيين أنفسهم الذين يبتهجون اليوم باعتقاله كانوا يصافحونه في تلك الفترة، وكان وزير الدفاع الحالي دونالد رامسفيلد قد التقى بالرئيس العراقي في بغداد، وساعده على ممارسة الضغوط على إيران.

وأما من ناحية الحكومة الإيرانية؛ فقد أعلنت أنها تعد شكوى جنائية لتقدمها لمحكمة دولية قد يمثل أمامها الرئيس العراقي لارتكابه جرائم حرب أثناء الحرب الإيرانية العراقية[٦٤].

إذن, يمكن القول إن إيران في مرحلة ما بعد الحرب -وهي تتفاعل مع معطيات هذا الواقع الجديد انطلاقًا من سعيها على مصالحها الاستراتيجية وأمنها القومي- عملت على جبهات ثلاث: **الأولى**- الجبهة الداخلية؛ باستعادة الوحدة الوطنية من خلال الإسراع بتحقيق برنامج وفاق وطني، وإصلاح سياسي شامل يستعيد الهدوء للجبهة الداخلية، ويحول دون تحويلها إلى أخطر الجبهات للاختراق الأمريكي. **الثانية**- الجبهة الإقليمية, عن طريق خلق درجة عالية من الوفاق والتصالح الإقليمي مع دول الجوار خاصة السعودية ومصر ودول الخليج وتركيا. **الثالثة**- الجبهة الدولية؛ حيث يعتبر ملف القدرات النووية الإيرانية من أهم المداخل التي يمكن التعامل بها مع المجتمع الدولي، وبالذات دول الاتحاد الأوروبي وروسيا, مع الحرص الإيراني على عدم الوصول إلى نقطة اللاعودة مع واشنطن.

ورغم ذلك يبقى الموقف صعبًا وغير مؤمَّن، في ظل تنامي الانقسام الداخلي حول أيهما أكثر ضمانة لإيران؛ الانصياع للمطالب الأمريكية وتقديم تنازلات بالداخل، أم الدفاع عن الجمهورية الإسلامية في إطار توجه "المرشد الأعلى للثورة الإسلامية" الذي يتعامل مع أمريكا باعتبارها "الشيطان الأكبر".

فهل تنجح إيران في مواجهة التحديات في ظل هذه المرونة الفائقة التي تبديها, وإيجاد هامش أكبر للمناورة، وتفعيل بعض أوراق الضغط على الولايات المتحدة؛ أم أنها ستكون الهدف التالي..؟!

خلاصة الموقف الإيراني:

الموقف الإيراني من المسألة العراقية لم يكن ثابتًا على طول الخط؛ فقد مر بتطورات متعددة ومتناقضة منذ دخلت هذه الأزمة مرحلتها الدقيقة بعد تصاعد التهديد الأمريكي بغزو العراق, إلى أن وقعت الحرب الأمريكية بالفعل على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣.

فلا نستطيع القول بأن هناك سياسة إيرانية متماسكة إزاء التطورات الراهنة للمسألة العراقية, بل إن المتأمل للتصريحات الإيرانية الخاصة بها سوف يلاحظ الازدواجية المعهودة والانقسام الواضح بشأنها؛ مما يعبر عن الصراع السياسي الضاري بين جناحي السلطة (المحافظين والإصلاحيين)؛ إلا أننا نستطيع القول إن اعتبارات الأمن والمصلحة القومية شكلت جوهر التحركات الإيرانية.

وقد جاءت التصريحات الإيرانية لتعبر عن ذلك؛ فأمام البرلمان, أعلن وزير الخارجية كمال الخرازي الموقف الإيراني من الأزمة قائلاً: "نحن لا نؤيد الولايات المتحدة ولا نؤيد العراق. نحن معنيون بمصالحنا الوطنية. نحن محايدون, ولكننا معنيون"[٦٥]. هذا ما أكده وزير الدفاع الإيراني, علي شمخاني قائلاً إن بلاده ستعطي الأولوية لمصالحها في الأزمة العراقية, وأنها لن تنحاز إلى أيٍّ من الجانبين في الصراع بين بغداد وواشنطن, اللذين يناصبانها العداء منذ فترة طويلة[٦٦].

ومع ترديد المسئولين الإيرانيين في كل مناسبة أنهم يتخذون موقف الحياد الفعال أو النشط تجاه الأحداث في العراق؛ فمن الواضح أنه يختلف عن مصطلحي "الحياد الإيجابي" أو "الحياد السلبي"؛ فلا هو المشاركة في الأحداث بفعالية واهتمام, ولا هو عدم الاكتراث؛ بمعنى أنه حياد مراقبة يقظة له حدود تتداخل مع المصالح الوطنية؛ حيث تظل السلبية في التعامل مع الأحداث طالما أنها لا تمس بشكل مباشر المصلحة القومية الإيرانية هي الحياد, بينما ترتبط الفعالية باستمرار مراقبة الأوضاع، ووضع خطط تكون جاهزة للتنفيذ مع تحول الأحداث ناحية الخط الأحمر للمصالح الإيرانية[٦٧].

ثانيًا– تركيا والحرب على العراق

تجدر الإشارة إلى أن أهمية الموقف التركي – فيما يخص المسألة العراقية– تنبع من أنه يتم رسمه وتحديده في ظل لحظة تاريخية فاصلة من تطور الخبرة السياسية التركية؛ ففي هذه اللحظات الحرجة تصبغ تركيا سياستها الخارجية باسم حكومة حزب "العدالة والتنمية"؛ وهو الحزب ذو الجذور الإسلامية الذي نظر البعض إلى وصوله للحكم بأنه ثورة إسلامية بيضاء، أو انقلاب أبيض؛ ضد العلمانية المتوحشة, وفي ذات الوقت رحب به العالم الغربي انطلاقًا من نهجه الاعتدالي وثقةً في حفاظه على التوجه الموالي للغرب الذي طالما تمتع به النموذج التركي"...[٦٨]؛ الأمر الذي جعل الموقف التركي يشوبه الكثير من التعقيد، وتتجاذبه عدة عوامل مهمة ومؤثرة...[٦٩].

وأول هذه العوامل العلاقات الاستراتيجية الوثيقة والقديمة مع الولايات المتحدة؛ باعتبارها الحليف الأكثر أهمية، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على النظام الدولي فضلاً عن ارتباطها بحلف شمال الأطلنطي، وسعي تركيا لكسب ثقة العالم الغربي, وسعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي, كذلك علاقتها العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل منذ منتصف التسعينيات.

كما تجيء علاقات تركيا بالعالم العربي والإسلامي ومحاولات توثيق علاقات الصداقة والتعاون مع العرب كعوامل مهمة ومؤثرة على سياستها الإقليمية. يضاف إلى ذلك العوامل الداخلية والمشكلة الكردية التي لها امتدادات إقليمية لا يمكن إغفالها خاصة في شمال العراق، وحالة الركود الاقتصادي التي تعاني منها تركيا وتسعى للخروج منها. وأخيرًا, كانت محاولات تفادى السلبيات التي نجمت عن تجربتها في التعاون مع الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية قائمة أيضًا. وسيتم فيما يلي تتبع الموقف التركي خلال المراحل المختلفة إزاء الأزمة العراقية.

١- مرحلة ما قبل الحرب

جاء الخطاب التركي الرسمي مؤيدًا للحل السلمي إقليميًا أو عالميًا... رافضًا لشن حرب ضد العراق, ويتضح ذلك من خلال تصريحات المسئولين التركيين؛ فبداية يعلن حزب العدالة والتنمية: "لا لضرب العراق خارج الشرعية الدولية"(٧٠). وعقب فوز الحزب في الانتخابات التشريعية نوفمبر ٢٠٠٢؛ أعلن زعيم الحزب رجب طيب أوردغان عن أمله في إيجاد حل سلمي للأزمة العراقية, مؤكدًا أن تركيا لا يمكنها تحمل أزمة جديدة مماثلة لحرب الخليج الثانية, وقد عبر عن ذلك بقوله: "إننا خسرنا أربعين مليار دولار في حرب الخليج الثانية.. ولا نريد أن نرى الدم والدموع"(٧١).

وفي إطار ذلك, عارضت حكومة عبد الله جول شن الحرب ضد العراق، معلنة أنها لن تتخذ أي خطوات تجاه الحرب إلا بعد صدور قرار من مجلس الأمن.. بعد استنفاذ كل الوسائل السلمية مع العراق.. وأن يمنح تفويضًا لشن الحرب ضد العراق, مؤكدةً على القرار ١٤٤١ كمرجعية هامة؛ فالهدف الذي تبغيه تركيا هو نزع السلاح العراقي نزعًا كاملاً وفعالاً بطريقة سلمية عن طريق لجان البرادعي وبليكس.

ولتدعيم هذا الخطاب السلمي في مواجهة الضغوط الأمريكية التي بدأت في أغسطس ٢٠٠٢ (والتي جمعت بين الترغيب والترهيب؛ محاولة تارة الربط بين المطالب الأمريكية والمصالح الجوهرية التركية من خلال تناول عدة قضايا تهم تركيا كدور واشنطن في مساعدة تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، وحل المشكلة القبرصية، وتجاوز أزمتها الاقتصادية، ومن ناحية أخرى استخدام أسلوب العصا بالإعلان أن تركيا سوف تفقد حزمة من المساعدات الاقتصادية الأمريكية ما لم تشارك في العملية العسكرية على العراق، وتسمح باستخدام مجالها الجوي ومنشآتها العسكرية، ولن يؤخذ رأيها حول مستقبل العراق بعد الإطاحة بنظام صدام حسين) وجهت تركيا جهودها نحو الدول الإقليمية من أجل تحقيق جهد مشترك معارض لشن الحرب ضد العراق؛ حيث قام رئيس الوزراء التركي عبد الله جول في يناير ٢٠٠٢ بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط امتدت عشرة أيام، تضمنت خمس دول عربية وإسلامية؛ هي مصر, سوريا, السعودية, الأردن, وإيران. وقد ترتب على هذه الجولة الناجحة انعقاد المؤتمر الإقليمي لهذه الدول في إسطنبول، وتحدد هدف الاجتماع في بحث الوسائل التي يمكن أن تقوم بها القوى الإقليمية للحيلولة دون وقوع الحرب(٧٢).

وجاء البيان مطالبًا العراق بالقيام "بمسئوليتها في استعادة السلام والاستقرار في المنطقة", وأن تستمر في تعاونها مع فرق التفتيش، وإثبات التزامها بقرارات مجلس الأمن. وتضمنت هذه الوثيقة قائمة بما يجب على العراق عمله لحل هذه الأزمة، ولم يأت ذكر الولايات المتحدة من قريب أو بعيد؛ وكأن الجانب الأمريكي قام بواجبه كاملاً، والتقصير إنما هو من نصيب العراق وحده. كما تضمن البيان تأكيدًا على ضرورة أن يكون تدخل مجلس الأمن في هذه المسألة "كاملاً وحاسمًا ومتواصلاً", وأن دول هذا الإعلان تقف متعاونة مع المجلس للوصول إلى حل سلمي.

وأكدت كلمة رئيس البعثة التركية الدائمة في الأمم المتحدة داخل مجلس الأمن خلال الجلسة المنعقدة لمناقشة المسألة العراقية نفس المنهج التركي المعلن دوليًا؛ حيث اتفقت مع ما جاء في إعلان الاتحاد الأوروبي في ٢٧ فبراير ٢٠٠٣ من التأكيد على أهمية الحل السلمي(٧٣).

ويلاحظ في هذه المرحلة توحد الموقف التركي الرسمي (سواء على مستوى حكومة حزب

العدالة **والتنمية وكذلك نسبة يعتد بها من أعضاء حزب الشعب الجمهوري "المعارضة" في البرلمان التركي) مع الموقف الشعبي الرافض للحرب؛** باعتبارها **ليست حرب تركيا**. فقد كشفت استطلاعات الرأي العام التركي أن نسبة المعارضة لمشاركة تركيا في أي عمل عسكري بلغت ٨٣%؛ الأمر الذي شكل عاملاً ضاغطًا عكسيًا على الحكومة وعلى المؤسسة العسكرية, والتي كان كبار قادتها أكثر ميلاً للتعاون مع المطالب الأمريكية وفق طبيعة التنسيق العسكري بين الطرفين، ولكنهم رغبوا في أن تقوم الحكومة بتوفير الشرعية السياسية لمثل هذا القرار, أضف إلى ذلك رفض الأحزاب التركية خارج البرلمان مبدأ الحرب, كما أن النقابات المهنية وكثيرًا من المنظمات الأهلية أصدرت بيانات تدين الحرب, وتدعو الحكومة إلى التمسك بعدم التعاون العسكري مع الولايات المتحدة.

وتمثلت الخطوة الأهم في القرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان في البرلمان التركي برفض الحرب بالإجماع؛ الأمر الذي عبر عن الاتجاه الغالب لدي النواب من جهة, ووضع صعوبات كبيرة أمام أي قرار يمكن أن يصدر من البرلمان يتيح المشاركة في الحرب ضد العراق من جهة ثانية, وأيضًا يقدم مساندة سياسية كبيرة للموقف الحكومي الساعي إلى حل سلمي وفق تصور دولي إقليمي مشترك.

واللافت للنظر أن هذا الموقف التركي على الصعيد الرسمي والشعبي, دفع كبار المسئولين الأمريكيين السياسيين والعسكريين إلى القول بأن الحرب ليست حتمية، وأن الحشود الأمريكية في منطقة الخليج هدفها الضغط على الرئيس العراقي, ودفعه لتسهيل مهمة المفتشين الدوليين؛ وهو ما اعتبرته الدوائر الحكومية التركية دعمًا غير مباشر لرئيس الوزراء عبد الله جول[٧٤].

٢- مرحلة الحرب

ومع إعلان الولايات المتحدة الحرب على العراق دون إيلاء أي اعتبار للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة أو معارضة الدول الكبرى وموقف الرأي العام العالمي الرافض للحرب؛ فرض على الحكومة التركية تحديد شكل وطبيعة الدور التركي في مرحلة الحرب، والمشاركة في رسم خريطة ما بعد الحرب سواء السياسية أو الاستراتيجية أو الاقتصادية؛ فعليها أن تختار ما بين الانضمام إلى الولايات المتحدة في حربها حرصًا على مصالحها الوطنية ومواجهة المارد الكردي, وإما أن ترفض فتصبح خارج اللعبة؛ وهذا يعني تعرض أمنها القومي لتهديد حقيقي، وفقدان دورها في صياغة خريطة ما بعد الحرب.

وأمام جملة هذه التحديات وحساسية الموقف التركي قررت الحكومة التركية أخيرًا الانضمام إلى الولايات المتحدة ما دامت هذه الحرب مفروضة، ولا مردَّ لها. وجاء تفسير هذا القرار في تصريح أوردغان: "إن القرارات التي نتخذها بشأن الحرب ليس لأننا نريدها؛ بل لأنه لم يعد من الممكن منعها.. أولوياتنا الأخلاقية للسلام, ولكن أولوياتنا السياسية تركيا العزيزة"، "فأنقرة لا تريد الحرب، لكن إذا لم يكن هناك مفر منها؛ فإن عدم المشاركة فيها هو الخيار الأسوأ"[٧٥].

وفي هذا الإطار، تكثفت المفاوضات الأمريكية/التركية حول شروط نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية, وتعددت مراحل هذه المفاوضات لمناقشة آليات الدور التركي فيها، ومردوده الإيجابي والسلبي على تركيا, وارتباط ذلك بدرجة الدعم التي تطلبها الولايات المتحدة للعمليات العسكرية، والأهداف التركية التي تريد تأمينها بعد انتهاء الحرب.

وقد سلمت الإدارة الأمريكية رسالة من سبع صفحات إلى السفير التركي في واشنطن تضم قائمة بالمطالب الأمريكية من تركيا في حالة اندلا ع الحرب مع العراق؛ تضمنت فتح المطارات والموانئ التركية أمام القوات الأمريكية, ونشر مائة ألف جندي على الحدود بين تركيا والعراق، ودعت الرسالة التركية إلى المشاركة بخمسة وثلاثين ألف جندي تركي في الحشد, ووعدت واشنطن أنقرة بإلغاء كافة الديون العسكرية المستحقة على تركيا والتي تبلغ سبعة مليارات دولار، وإنهاء المشكلات المتعلقة بتوريد الأسلحة التركية.

وفي المقابل, ركزت المطالب التركية على ضرورة الحصول على تعويضات كبيرة في حالة نشوب الحرب تم تقديرها بحوالي ثمانية وعشرين مليار دولار غير شاملة للنفقات العسكرية[٧٦]. وقد احتلت المطالب الاقتصادية مكانة مهمة في المفاوضات الأمريكية/التركية؛ فالمفاوض التركي لم يركز فقط على حجم التعويضات الاقتصادية, بل على سرعتها أيضًا؛ وهو ما أكده وزير الخارجية التركي حينما شدد على ضرورة وضع واشنطن لسلسلة التعويضات الاقتصادية على "مسار سريع" بمجرد الوصول لاتفاق تركي أمريكي؛ لأن انتظار موافقة الكونجرس على التمويل ربما يأخذ شهرين, "وبانتهاء هذين الشهرين ربما تكون الحرب قد انتهت بالفعل". في ذات الوقت طالبت الحكومة التركية واشنطن برفع بعض العقبات أمام دخول السلع التركية إلى الولايات المتحدة (مثل المنسوجات).

وعلى الرغم من احتلال المطالب الاقتصادية هذه المكانة الهامة؛ إلا أنها لم تكن المحرك الأول في المفاوضات؛ إذ تقدم عليها الجانب الاستراتيجي.

ففي الوقت الذي اقتنعت فيه واشنطن بأحقية تركيا في حجم تعويضات مناسب لجعلها أقدر على تلقي واستيعاب الآثار السيئة للحرب -بلغت حوالي ستة بلايين دولار كمنح وعشرة بلايين دولار كقروض- كان الموقف التركي لا يزال غير تام الاستجابة ومائلاً إلى التملص، وقد ساعد على ذلك تركيز الطرف التركي دومًا على صعوبة موافقة البرلمان التركي، وأن ٩٥% من الشعب التركي معارض للحرب الأمريكية على العراق، وتكرر ذلك في أكثر من خطاب رسمي، ولكن العقدة الأساسية في المفاوضات كانت تتعلق بالمسألة الاستراتيجية.

قدمت الحكومة التركية عددًا من الشروط للموافقة على فكرة نشر قوات أمريكية فوق الأراضي التركية؛ منها:- عدم السماح بإقامة دولة كردية في شمال العراق، وأن يكون الشعب العراقي مسئولاً عن اختيار نظام حكمه الجديد، وأن يحصل التركمان على نفس حقوق بقية الفصائل الكردية في حالة إقامة دولة فيدرالية، مع تعهد واشنطن بعدم تسليح الفصائل الكردية بأسلحة ثقيلة، وعدم توفير حماية لحزب العمال الكردستاني، وأن يتم السماح للقوات التركية بالتوغل إلى عمق خمسة وسبعين كيلومترًا داخل العراق.

وبالفعل، توصل الجانبان التركي والأمريكي إلى اتفاق حول المسألة الكردية؛ فعدد الأسلحة المعطاة للأكراد سيكون محددًا وتحت سيطرة صارمة من قبل مسئولين أمريكيين، وحصلت حكومة جول على تعهدات أمريكية بالغة الأهمية في إطار ثلاثة بروتوكولات للتعاون أحالتها مع مذكرة منها إلى البرلمان[٧٧]. وجاءت المفاجأة التي لم يتوقعها زعيم الحزب رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء عبد الله جول -اللذين بذلا جهدًا هائلاً من أجل تمرير المذكرة الخاصة بالسماح بنشر ٦٢ ألف جندي أمريكي في الأراضي التركية استعدادًا لتحضير الجبهة الشمالية للعراق للحرب- عندما صوت البرلمان ضد المشروع المقدم؛ فقد جاء التصويت بالموافقة (من قبل ٢٦٤

نائبًا) أقل من النصاب القانوني المطلوب (٢٦٨ نائبًا) لكي يصبح القرار ساري المفعول، بفارق عدد ضئيل من الأصوات.

وقد وضعت هذه النتيجة الحكومة التركية في مأزق حرج وموقف بالغ الصعوبة؛ فمع تعليق الحكومة التركية والحزب الحاكم على نتيجة التصويت باعتباره تعبيرًا عن العملية الديمقراطية في الأساس، إلا أن الحكومة التركية مرت بأزمة خطيرة بدت في تصريحات أردوغان الذي انتقد -ولكن بشكل غير مباشر- التصويت البرلماني؛ حيث أكد أن تركيا لا يمكن أن تقف موقف المتفرج؛ لأن الأمر يمس أمنها والتكامل الإقليمي العراقي، ولأن للحرب آثارها السيئة على تركيا؛ ولذا يجب اتباع الإجراءات الضرورية. كما أضاف: "إن على الولايات المتحدة مراعاة الحساسيات التركية عند صياغة السياسة تجاه العراق؛ لأن تركيا تبغي الحفاظ على العلاقات الجيدة معها"[٧٨].

وبشكل عام؛ جاء رد الفعل الأمريكي ردًا غير انفعالي وبدا متوازنًا ومتفهمًا للحساسيات التركية، وانتهى الأمر بإعلان كولن باول في ١٩ مارس ٢٠٠٣ وقف برنامج المساعدات الأمريكية لأنقرة الذي قدره بخمسة عشر مليار دولار، إلا أن الضغوط الأمريكية على تركيا لاستصدار قرار ثانٍ أو عرض المشروع مرة ثانية على البرلمان للحصول على الموافقة لم تخف. فعلى الرغم من اضطرار الولايات المتحدة لتعزيز وجودها في البحر الأحمر لتعويض عدم الفتح الكامل للجبهة الشمالية للعراق -انطلاقًا من الأراضي التركية- بالشكل الذي كانت تأمله؛ إلا أنها رأت أن الحرب ضد العراق بهذا البديل ستكون أكثر خسائر وأطول أمدًا[٧٩].

وفيما اعتبر نقطة تحول؛ وافق البرلمان التركي (في يوم ٢٠-٣-٢٠٠٣) بأغلبية ٣٣٢ صوتًا مقابل ٢٠٢ على السماح للطائرات الأمريكية باستخدام المجال الجوي التركي في أعمال حربية ضد العراق، مفوضًا الحكومة في اتخاذ القرار الخاص بالسماح بعبور الطائرات الأمريكية والبريطانية للمجال الجوي التركي، وقَرَنَ ذلك بأن يقوم الجيش التركي بدخول شمال العراق لا سيما في المنطقة العازلة على طول الحدود لمدة ستة أشهر؛ لأسباب وصُفت من قبل وزير الدفاع بأنها إنسانية، ولمنع "تكتل الإرهابيين" من العمل ضد المصالح التركية[٨٠]. وقد عبر أردوغان عن موقف الحكومة التركية قائلاً:- "إن دخول الجيش التركي إلى شمال العراق لا يمثل هدفًا بالنسبة لتركيا، ما دام قد تم الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، وما دام لم يحاول أحد السيطرة على الموصل وكركوك"[٨١].

ومع بدء العمليات العسكرية الأمريكية في العراق؛ واصلت القوات التركية تدفقها على شمال العراق. وعلى الرغم من تحذيرات مسعود بارزاني لتركيا من خطورة دخول جيشها شمال العراق؛ قُدِّرت أعداد القوات التركية المزمع نشرها في شمال العراق؛ بحوالي أربعين ألف جندي، وهدفها الأول منع قيام دولة كردية في شمال العراق، مع إبقاء اللاجئين بعيدًا عن الحدود التركية. وأعلن وزير الخارجية التركي أن القيادة ستكون لتركيا في المناطق التي تسيطر عليها القوات التركية، وسيتم التنسيق مع الولايات المتحدة، ولكن لن يكون هناك قيادة مشتركة.

وفي محاولة أمريكية لتهدئة المخاوف التركية من الوضع في شمال العراق، واحتمال إعلان دولة مستقلة للأكراد -تحقيقًا لحلم كردستان الكبرى للأكراد- قام كولين باول وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى أنقرة في مطلع أبريل؛ للتأكيد على أنه لا توجد حاجة لأي تحرك للقوات التركية عبر الحدود؛ لأن القوات الأمريكية تسيطر على الوضع هناك، وقد وصفت الصحف التركية زيارة باول بأنها زيارة تصالحية

لتحسين العلاقات التي توترت مؤخرًا بين البلدين عقب رفض البرلمان التركي السماح بعبور القوات الأمريكية إلى شمال العراق انطلاقًا من الأراضي التركية(٨٢).

وقد انتهت المحادثات بتفاهم أمريكي/تركي واسع يغطي قضايا خلافية بين واشنطن وأنقرة، ويتضمن موافقة أنقرة على عدد من المطالب الأمريكية التي كانت قد رفضتها في وقت سابق؛ حيث اتفق الجانبان على عملية للإنذار المبكر لحل أي مشكلة في شمال العراق، وتشكيل "لجنة للتنسيق" تضم ممثلين عن تركيا والولايات المتحدة والأكراد العراقيين كآلية تناقش من خلالها أي تطورات ميدانية خاصة من قبل الأكراد العراقيين قد تستفز أنقرة، ووافقت الحكومة التركية على السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لتزويد القوات الأمريكية المتمركزة في شمال العراق بالوقود والأغذية، دون الحاجة للحصول على موافقة البرلمان التركي على هذه الإجراءات، وكذلك على أن تستمر أنقرة في السماح للطائرات الأمريكية بالهبوط اضطراريًا في قواعدها، ونقل الجرحى عبر أراضيها، فضلاً عن التفاهم على الدور الاقتصادي والسياسي لتركيا في عراق ما بعد الحرب. فقد أكد باول على أن تركيا سوف تشارك في إعادة إعمار العراق كله وليس شماله وحده، خصوصًا في "**إقامة نموذج لديمقراطية إسلامية تعيش في سلام في العراق مع جيرانها**"(٨٣).

وسعيًا من الساسة الأتراك للتقليل من شأن التسهيلات العسكرية التي قدمتها لواشنطن، والتأكيد على أن أنقرة لم ولن تسمح بنشر قوات أمريكية على أراضيها طالما رفض البرلمان ذلك؛ أعلن مستشار الشئون الخارجية في الحكومة التركية عقب محادثات باول وجول: "إن تركيا أكدت على موقفها الرافض لتقسيم العراق". وأشار إلى أن الولايات المتحدة تشارك تركيا هذا الرأي. ونفى أردوغان الاتهامات الموجهة إلى تركيا بالمساومة من أجل الدولارات، وقال إنه على العكس من ذلك فإن الدولتين الحليفتين عليهما العمل جنبًا إلى جنب في الأيام العصيبة. وعلى الرغم من أن جول قال إن: "تركيا لا تشارك في الحرب لكنها تتعاون مع حلفائها"، في إشارة إلى أن هذا الاتفاق لا يحتاج إلى موافقة البرلمان التركي؛ إذ إنه لا يتضمن إرسال معدات عسكرية عبر الأراضي التركية؛ إلا أن مجريات الواقع جاءت معاكسة؛ فقد اتفق الجانبان على عبور طائرات أمريكية محملة بمعدات عسكرية عبر الأجواء التركية؛ وهو ما يعد التفافًا حول البرلمان التركي والرأي العام(٨٤).

إن زيارة باول وما حملته من أفكار استهدفت إعادة وضع العلاقات الأمريكية/التركية في مسار من التعاون الوثيق. وعلى الرغم من أن هذا التعاون جاء غير كاملٍ وليس بنفس الدرجة التي كان يأملها الحليف الأمريكي؛ إلا أنه حسم قضية انضمام تركيا إلى "التحالف" الذي تتزعمه واشنطن في الحملة العسكرية على العراق؛ وهو التطور الذى جاء موازيًا للمساعي الأمريكية لتجنب أي صِدَامٍ كردي/تركي يعرقل عمل القوات الأمريكية في الشمال، ويشتت تركيزها في الإطاحة بنظام صَدَّام حسين(٨٥).

ومع سقوط كركوك (في ٨-٤-٢٠٠٣)، في أيدي عناصر البشمرجة الكردية؛ أعلن عبد الله جول أن أنقرة لن تقبل أبدًا بسيطرة دائمة للقوات الكردية على كركوك، وقال إنه تلقى تأكيدات من كولين باول بأن تعزيزات أمريكية عسكرية ستصل إلى كركوك خلال ساعات، لتحل محل القوات الكردية، مع عدم السماح لهم بالسيطرة على مدينتي كركوك والموصل الغنيتين بالبترول؛ وذلك في مقابل عدم دخول القوات التركية إلى شمال العراق. وأضاف جول: "إن تركيا وافقت على عرض أمريكي بإرسال مراقبين عسكريين

أتراك إلى المنطقة الشمالية من العراق لمراقبة الموقف، والتأكد من أن حالة الأمر الواقع التي فرضتها القوات الكردية قد أزيلت تمامًا"[٨٦].

نلاحظ في هذه المرحلة، أن الموقف التركي اتسم بالتأرجح والتردد؛ حيث تغير أكثر من مرة نتيجة عوامل داخلية وإقليمية ودولية. ومما يزيد من تعقيدات الأمور غياب الإجماع الداخلي بين مؤسسات صنع القرار –خاصة المؤسسة العسكرية والبرلمان والحكومة– حول تحديد واضح لأولويات المصلحة التركية تجاه الأزمة العراقية؛ فقد ظهر أولاً انقسام كبير داخل هياكل النظام السياسي التركي؛ بحيث توحدت رؤى الحكومة التركية والمؤسسة العسكرية في مواجهة موقف مغاير تبناه البرلمان التركي؛ والذي عبر في الأساس عن درجة من الوعي الجماهيري الرافض للتدخل العسكري الأمريكي في العراق.

ويبدو أن تأكُّد إصرار واشنطن على الحرب وتحقيق النصر بأي ثمن، وتخوف الأتراك من إغضابها؛ دفع البرلمان إلى محاولة استرضاء الأمريكيين، وإعادة تقييم موقفه السابق؛ من خلال تقديم بعض التنازلات مقابل اتفاق سياسي وأمني واقتصادي مع واشنطن. وكان واضحًا دور رئيس الوزراء التركي أردوغان في حث البرلمان على الموافقة على الطلب الأمريكي؛ فقد جاء التصويت في أعقاب مناقشات مطولة بينه وبين أعضاء حزبه في البرلمان حفاظًا على حليفهما الاستراتيجي وتأمين مصالح تركيا في العراق[٨٧].

٣– مرحلة ما بعد الحرب

ومع السقوط المدوي للعاصمة بغداد في ٩ أبريل، واختفاء الحكومة السابقة بقيادة صدام حسين وحالة الفوضى التي سادت البلاد؛ جاءت تصريحات الحكومة التركية مؤكدة على أن "السياسة التركية واضحة بالنسبة للعراق، ويجب الحفاظ على سيادة العراق ووحدة أراضيه". كما أشارت إلى "أن التقسيم الحالي للعراق (مشيرة إلى المنطقة الآمنة في شمال العراق للأكراد) لا يمكن أن يستمر، ولا يجب أن يكون هو الأساس الذي سيقوم عليه"[٨٨]، أضف إلى ذلك تأكيد تركيا على أنها ستساهم في عملية إعادة البناء وإعادة الإعمار السياسي في العراق، "مع عدم استعدادها لدفع نفقات أي مهمة في العراق في مرحلة ما بعد الحرب"[٨٩].

وترى تركيا أن عراق ما بعد الحرب سيلعب دورًا أساسيًا في رسم التوازنات الإقليمية؛ نظرًا إلى كونه سيتحول إلى قاعدة إقليمية تتدخل من خلالها واشنطن مباشرة في أوضاع منطقة الشرق الأوسط وسياسات دوله. وفي ضوء ذلك؛ زادت المخاوف التركية من الخطط الأمريكية في العراق، وسعيها إلى إقامة دولة فيدرالية مقسمة إلى منطقتين؛ إحداهما عربية والأخرى كردية يتمكن من خلالها الأكراد من إقامة دولة كردية في شمال العراق، على الرغم من كل الوعود الأمريكية بعدم السماح بقيام دولة كردية، أو إعلان الأكراد أنفسهم عن عدم وجود نية لديهم في إعلان الاستقلال[٩٠].

وإزاء هذه المخاوف سعت تركيا إلى عدم حصر الأوراق السياسية التي تمسك بها بالتفاهم الحالي مع واشنطن؛ فعملت على حشد تأييد دولي إقليمي كاف لها في حال سارت الأمور في العراق والمنطقة في منحى سلبي بالنسبة لها, وأدت إلى تقسيم العراق؛ وذلك من خلال إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع دول الجوار لا سيما إيران وسوريا؛ لأنها ترى لهم مصالح مشتركة بالنسبة لمسألة الأكراد في شمال العراق. وفي ذات الوقت اتجهت إلى تحقيق نوع من التفاهم الأوروبي/التركي مع الدول الكبرى المعارضة للحرب (فرنسا– ألمانيا) يتلاقى مع التفاهم التركي/ السوري/

الإيراني حول كيفية التعامل مع عراق ما بعد الحرب ونظام الحكم الذي تريد واشنطن إقامته[٩١].

كما شاركت تركيا في مؤتمر دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في "الرياض" في أبريل ٢٠٠٣. حول مصير العراق وسعى هذا المؤتمر الإقليمي إلى احتواء مأساة العراق قدر الإمكان بعد سقوط بغداد، من خلال تأكيده على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية, وقيام حكومة وطنية عراقية يختارها شعب العراق والدور المركزي للأمم المتحدة في التعامل مع أوضاع عراق ما بعد الحرب[٩٢].

وجاء "حادث السليمانية" (في ٢٤ يوليو ٢٠٠٣) لتدخل العلاقات الأمريكية التركية إلى منعطف خطير؛ حيث قامت القوات الأمريكية باحتجاز أحد عشر جنديًا تركيا في شمال العراق بتهمة التخطيط لاغتيال محافظ كركوك (مسئول كردي)، وزعزعة الاستقرار في شمال العراق. وكرد فعل من الجانب التركي سارعت تركيا بنفيها لهذا الأمر تمامًا، ووصفت عملية الاحتجاز بأنها تمثل إهانة لرمز وطني. هذا وقد كان هناك تحذير أمريكي سابق لأنقرة بضرورة الاستعداد للانسحاب من الأراضي العراقية في ظل رغبة الولايات المتحدة في ألا تتدخل تركيا إطلاقًا في شئون العراق، وألا تفسد الخطط الأمريكية في هذه الدولة بحجة دعم التركمان.

وعلى الرغم من أن الأمريكيين قاموا بالإفراج عن هؤلاء الجنود الأتراك بعد التهديدات التركية بالقيام بعمل مضاد؛ إلا أن وسائل الإعلام التركية والمسئولين الأتراك رأوا أن عملية الاحتجاز هذه كانت بهدف الانتقام والثأر من تركيا بسبب موقفها من حرب العراق. كما تحدث رئيس الأركان التركي, الجنرال حلمي أوزكوك عن "أزمة ثقة حقيقية بين القوات المسلحة في البلدين"[٩٣].

وبالرغم من هذه التطورات؛ أصرت الحكومة التركية على إتمام زيارة مقررة لوزير خارجيتها "عبد الله جول" إلى واشنطن من (٢٢: ٢٠٠٣/٧/٢٦) لأسباب عديدة أهمها اتفاق الدولتين على تسوية الوضع في شمال العراق بخروج القوات التركية التدريجي من شمال العراق وربطه بالتعاون الأمريكي في تسريح المقاتلين الأكراد في حزب العمال الكردستاني.

وبالفعل, وافقت أنقرة على عدم دخول الجيش التركي إلى شمال العراق؛ إلا أنها هددت بتدخل عسكري تركي جديد في شمال العراق في حالة تعرض البلاد لتهديدات أمنية صادرة من هذه المنطقة.

إلا أن الحدث الأهم في ظل تطورات الوضع في العراق, وتصاعد أعمال المقاومة العراقية ضد القوات المحتلة؛ هو الطلب الأمريكي الرسمي من تركيا (أثناء زيارة وزير خارجيتها جول إلى واشنطن) أن ترسل قوات تركية إلى العراق للمشاركة في قوات حفظ السلام الدولية الخاصة، بعد رفض الدول العربية لهذا الأمر, وتردد باكستان؛ وذلك بقوة قوامها اثنا عشر ألف جندي للسيطرة على المنطقة ذات الأغلبية السنية الواقعة في العراق الأوسط وتحديدًا بين بغداد وتكريت[٩٤].

وبالمثل عكس الموقف التركي الرسمي حالة من التردد إزاء هذا المطلب خشية الدخول في مستنقع خطير قد يستنزفها عسكريًا, ويشيع الكراهية بين العراقيين تجاهها. وقد بدا التردد التركي واضحًا في تصريحات كبار المسئولين وعلى رأسهم أوردغان؛ الذي وإن أبدى تأييده لقبول الطلب الأمريكي مبدئيًا، إلا أنه أعلن ميله إلى التروّي أملاً في تغير الظروف المحيطة بعملية إرسال قوات للعراق؛ سواء بصدور قرار من مجلس الأمن يتيح هذه الخطوة في إطار تشكيل قوة سلام دولية تقودها الولايات المتحدة، أو الحصول على إشارات تشجيع من بعض فئات الشعب العراقي

بما يزيل المخاوف من عدائية متوقعة تجاه جنودٍ قد يُتهمون بأنهم جاءوا لخوض "حرب بالوكالة" أو "احتلال بالوكالة" نيابة عن السيد الأمريكي.

وجاء إعلان أوردغان أن البرلمان لن يُدعى لجلسة استثنائية لبحث اتخاذ قرار بإرسال قوات إلى العراق خلال فتره العطلة النيابية التي تمتد حتى مطلع أكتوبر ٢٠٠٣؛ ليعمق إشارات التردد, خاصة أن الرئيس أحمد نجدت سيزار أعلن رفضه نشر قوات تركية في العراق دون تفويض دولي, كما أن المعارضة التي يقودها حزب الشعب الجمهوري بزعامة دينيز بايكال ترى أن إرسال الجنود الأتراك إلى العراق يعني إرسالهم إلى "أرض الهلاك". في ذات الوقت, أعلن رئيس الأركان الجنرال أوزكوك أن إرسال قوات إلى العراق "قرار سياسي"، وأنه عندما تصدر الأوامر إلى الجيش بالاستعداد لهذا الإجراء لن يتأخر, لكنه أثار القلق بقوله: "إنه يخشى التسرع في اتخاذ القرار أو الإبطاء فيه".

ومما زاد العبء على أردوغان؛ وجود نواب رافضين داخل حزبه لهذا الطلب الأمريكي الذي يرونه غير مبرر، وهم النواب الذين رفضوا السماح بنشر القوات الأمريكية في تركيا قبيل الحرب. كما ظهرت وتزايدت همسات بشأن مدى الشرعية الدينية لهذه الخطوة في الحزب الذي توصف أغلب قواعده بأنها إسلامية، رغم توجهه العلماني وإيمانه بالديمقراطية الغربية.

وعلى صعيد رد الفعل الشعبي؛ شهدت مدينتا أنقرة وإسطنبول مظاهرات شعبية عنيفة احتجاجًا على احتمال إرسال قوات تركية إلى العراق، وردد المتظاهرون هتافات من بينها: "تركيا يجب ألا تضع يدها في المستنقع العراقي".

وفى الوقت نفسه عبر أردوغان ونائبه عبد الله جول عن مخاوفهما من الآثار السلبية للامتناع عن الاستجابة للطلب الأمريكي بوضوح في تصريحاتهما؛ من خلال الإعلان أن: "إرسال قوات للعراق مصلحة قومية عليا لتركيا, وإن النظر إلى ذلك على أنه مجرد نجدة للمحتل الأمريكي يتسم بالقصور والتعامي عن حقائق استراتيجية".

وفي انتظار تصويت البرلمان, قامت الحكومة التركية بالتحرك على محورين لمعرفة مدى تقبل العراقيين لإرسال قوات تركية إلى بلادهم(٩٥):

الأول- استقبال وفد عشائري سني وقد كان الوفد واضحًا في التعبير على أن العراقيين سينظرون إلى أي دولة تأتي لنجدة هذه القوات بجيشها على أنها قوة احتلال.

و**الثاني**- تمثل في زيارات استطلاع تركية من خلال إرسال وفد من وزارة الخارجية التركية لمعرفة الحقائق على أرض الواقع, بالإضافة إلى زيارات أخرى لإعلاميين ونواب أتراك ووفود ومنظمات إنسانية.

وقد ساعد هذا التحرك على تبلور أفكار أولية لدى الحكومة التركية عبر عنها أردوغان في قوله: "إنه في حالة إرسال قوات تركية إلى العراق؛ فإنها يجب ألا توجد مع القوات الأمريكية في نفس المناطق وأن تصل بمفردها"؛ في إشارة لضرورة الحفاظ على صورتها كعنصر مستقل لا تابع، ولتجنب الإيحاء بأنها أتت لحماية الجنود الأمريكيين من المقاومة العراقية".

ومع اكتفاء تركيا في ذلك الوقت بمراقبة الأوضاع في العراق وتطوراتها بشكل غير فاعل، ودون أن يكون لها دور في هيكلة مستقبله؛ بدا الموقف التركي الرسمي أكثر ملائمة لاتخاذ قرار الانتشار داخل العراق بالمقارنة بما كان عليه قبل وأثناء تصويت البرلمان ضد السماح بنشر قوات أمريكية في الأراضي التركية,

وخاصة أن مكاسب تركيا هذه المرة تبدو أكبر بكثير من خسائرها المحتملة. فالحكومة التركية ترى أن تركيا ستستفيد من عودة الاستقرار إلى العراق.

أما في حالة الفوضى والاضطراب فإن تركيا سوف تدفع الثمن سواء بتدفق اللاجئين عليها أو بإعلان دولة كردية في الشمال، من ثم فإن على تركيا أن تساعد في إعادة الإعمار وإرسال قوات تضمن إكمال الولايات المتحدة لمهمتها في العراق، ومغادرة المنطقة بعد ذلك. أضف إلى ذلك خطورة عامل الزمن بالنسبة للموقف التركي في هذا القرار؛ فواشنطن تريد المسارعة بنيل موافقة أنقرة على إرسال قوات إلى العراق؛ وإلا فإنها تهدد باحتمال حجب قرض بقيمة ٨,٥ مليار دولار لدعم خزائن تركيا المثقلة بالديون.

وللتأكيد على أن مشاركة تركيا في قوات حفظ الأمن ليست لأسباب مادية إنما وراءها أهداف سياسية واقتصادية أغلى بكثير؛ أعلن رئيس هيئة الأركان التركي حلمي أوزكوك قائلاً: "لا نذهب إلى العراق بسبب الولايات المتحدة بل ثمة أسباب أخرى كثيرة"(٩٦). وجاء تصويت البرلمان (في ٧ أكتوبر ٢٠٠٣) بالموافقة على إرسال قوات للمشاركة في حفظ الأمن بالعراق؛ بأكثرية ٣٥٨ نائبًا، مقابل ١٨٣ رفضوا ذلك, بينما امتنع نائبان عن التصويت، ولم يشارك سبعة نواب في التصويت. وبذلك القرار تكون تركيا أول بلد إسلامي يلتزم بإرسال قوات للعراق والتي كان من المخطط لها مبدئيًا أن تكون نحو عشرة آلاف رجل(٩٧).

وقد وضعت تركيا شروط التفاوض التالية في حوارها مع الولايات المتحدة لإرسال قواتها إلى العراق (٩٨):

- أن يتم تخصيص منطقة للأتراك لا تدخلها أي قوة أخرى، ويتولى الأتراك قيادة قواتهم فيها, وإن كان من الممكن أن تنسق أنقرة مع القيادة الأمريكية بشأن عمليات مكافحة حرب العصابات.
- يجب أن يستمر الوجود العسكري التركي في شمال العراق.
- يجب أن تشارك الشركات التركية في إعادة إعمار العراق، وخاصة في منطقة كاران, مع وجود حراسة أمريكية لخطوط الإمدادات التركية –عبر المناطق الكردية– إلى المثلث السني.
- الإبادة المؤكدة لوحدات حزب العمال الكردستاني وبنيتها التحتية في العراق؛ سواء بتسليمهم أو طردهم خارج العراق,إما بواسطة عمل أمريكي أو تركي, أو بمجهود مشترك.
- أن يكون العراق دولة متحدة ذات حكومة موالية للولايات المتحدة وموالية لتركيا, وينبغي أن يزيد دور التركمان في الحكومة العراقية. أضف إلى ذلك أن تكون هناك منطقة فاصلة وحزام أخضر بطول الحدود العراقية التركية, مع نزع سلاح هذه المنطقة ووجود قوات تابعة لهيئة الأمم المتحدة تخوفًا من احتمال شن هجمات إرهابية يكون مصدرها العراق. وقد أعلنت أنقرة أنه في حال تحقيق هذه المطالب، فإنه سيتم إرسال لواء مكون من فرقتين إلى العراق.

وفي الوقت الذي ينتظر أن يتخذ فيه مجلس الحكم الانتقالي العراقي قرارًا حول المشاركة التركية بمهمة حفظ الأمن بالبلاد، جاءت تصريحات المسئولين الأتراك كالتالي: أكد السفير التركي في العراق: "إن الجنود الأتراك سينتشرون في العراق كقوة لإحلال الاستقرار وليس كقوة احتلال"(٩٩). ومن جانبه اعتبر رئيس الوزراء التركي أردوغان أن إرسال قوات للعراق يأتي في إطار الطابع "الإنساني"، موضحًا أن الجنود الأتراك سيخدمون في العراق ليس كقوة احتلال، بل

كأصدقاء وإخوة للشعب العراقي؛ للمساعدة على الانتهاء من الفترة الانتقالية في أسرع وقت ممكن. وأضاف أن تصويت البرلمان لا يعني أن الانتشار العسكري سيكون فوريًا، موضحًا أن مفعول "قرار البرلمان ليس فوريًا"، بل إنها عملية مرتبطة بالتطورات في المنطقة. كما أن تصريحات جول، جاءت لتؤكد ما سبق، موضحًا أن: "الجنود الأتراك يتوجهون إلى العراق ليس لإطالة أمد الاحتلال بل لتقصير مدته، وأن كون فترة الانتشار قد حددت بسنة يثبت أن تركيا لن تشارك في الاحتلال هناك"(١٠٠).

وعلى صعيد رد الفعل الشعب العراقي، أعرب كثير من الأكراد عن استيائهم من القرار التركي، مشددين على أنه قد يخلق توترًا أو مواجهة بين القوات التركية والأكراد في المنطقة، وأيدهم في هذا الموقف أعضاء مجلس الحكم الانتقالي، خصوصًا جلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، ومسعود بارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي هدد بالخروج من المجلس إذا دخل الأتراك العراق محذرًا من "عواقب وخيمة واضطرابات أمنية"(١٠١).

وتضامنًا مع الأكراد في رفضهم لتواجد قوات تركية؛ عقد مؤتمر الرابطة في مدينة الموصل (شمال العراق) بمشاركة ٢٥٠ من الشيوخ يمثلون رابطة زعماء وشيوخ العشائر العربية العراقية تحت شعار "لا للتدخل الأجنبي.. لا للإرهاب.. نعم للوحدة الوطنية"(١٠٢).

وإزاء هذا الموقف الرافض لوجود قوات تركية في العراق، أعلن أردوغان أن أنقرة ستصرف النظر عن خططها لنشر قوات في العراق إذا تبين أن العراقيين يعارضون بشدة الوجود العسكري التركي في بلادهم, وأكد أن مطالب الشعب العراقي مهمة للغاية بالنسبة لتركيا. وقد جاءت هذه التصريحات على هامش مؤتمر إقليمي لدول البحر المتوسط (في ١٨ أكتوبر ٢٠٠٣)، في مدينة مايوركا الإسبانية، كما أضاف قائلاً: "إن القرار النهائي في يد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل التطورات المرتبطة بتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ أكتوبر حول تشكيل قوة أمنية متعددة الجنسيات، وأن عرض تركيا بخصوص القوات كان ببساطة استجابة لطلب أمريكي"(١٠٣).

وبين الترقب والانتظار؛ جاء قرار مجلس الحكم الانتقالي في العراق رافضًا بالإجماع نشر قوات تركية في العراق؛ ليضع الحكومة التركية في مأزق وموقف حرج. حيث أعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري: "إن الموقف الأساسي, هو أن مجلس الحكم لا يريد أن يشارك بلد مجاور في مهمة لحماية السلام العراقي؛ حتى لو جاء ذلك تلبية لرغبة الولايات المتحدة"(١٠٤).

وعلى أثر هذا القرار؛ أعلنت أنقرة يوم الجمعة ٢٠٠٣/١١/٧ تخليها عن خطتها لإرسال جنود إلى العراق بعد أن أخفقت الإدارة الأمريكية في تخطي المعارضة الصلبة التي أبداها مجلس الحكم الانتقالي في العراق –خصوصًا أعضاءه الأكراد– لنشر قوات تركية في البلاد.

وتعاقبت تصريحات المسئولين في الحكومة التركية لتؤكد أن تركيا تحتفظ لنفسها بحق التدخل العسكري في العراق, لمواجهة أي خطر على أمنها. فقد أعلن جول: "إن أنقرة تحتفظ بحق التدخل, إذا شعرت بـ"تهديد أو هجوم", ولن يكون لدينا أي تحفظ, وسنفعل أي شي نعتبره ضروريًا", كما نفي أن تكون أنقرة قد غيرت موقفها من نشر القوات بسبب موقف الأكراد, وطلب من الولايات المتحدة عدم الانحياز إلى جانب أكراد العراق, محذرًا من احتمال أن يخل ذلك بالتوازن الإثني في العراق، ويؤدي إلى مشاكل في المستقبل. من ناحية أخرى, أعرب أوردغان عن اعتقاده بأن واشنطن ستفرج عن قروض

لأنقرة بالرغم من قرارها الأخير عدم المشاركة عسكريًا في العراق[١٠٥].

وعلى أي حال؛ جاء الموقف التركي ليمثل هزيمة للولايات المتحدة ونصرًا لمجلس الحكم الانتقالي، وخصوصًا أعضاؤه الأكراد, الذين وصفوا القرار التركي بأنه يتسم "بالحكمة والتعقل". كما قوبل هذا القرار بترحيب من قبل الشعب التركي وخرجت الصحف التركية بافتتاحيات تؤكد على الدعم التام لقرار الحكومة؛ إلا أنها اختلفت في ما إذا كان ذلك سيساعد في حماية المصالح الأمنية لتركيا في العراق الذي مزقته الحرب[١٠٦].

أما رئيس أركان القوات التركية, (الجنرال حلمي أوزكوك) فقال إن: "قرار تركيا بعدم إرسال قوات إلى العراق يعني أنه لم يعد لأنقرة تأثير في إعادة الإعمار السياسي في هذا البلد", وشدد على أن تركيا ستراقب عن كثب التطورات في العراق؛ لأن انعدام الاستقرار في جارتها الجنوبية سيكون له أثر مباشر عليها[١٠٧].

خلاصة الموقف التركي

إن الموقف التركي كان مثار جدل كبير إبان الأزمة العراقية؛ حيث تداخلت كثير من المعطيات الدولية والإقليمية والداخلية لتزيد من تعقد الواقع الذي على الدولة التركية التعامل معه. فأنقرة لم تنتهج سياسة ثابتة إزاء الأزمة العراقية رغم ثبات موقفها تجاه مسألة تقسيم العراق ومنع الأكراد من إعلان دولة مستقلة لهم؛ فاضطرت إلى تعديل موقفها أكثر من مرة وفقًا للظروف وللتطورات الداخلية والخارجية.

وزاد من سخونة الساحة التركية "متغير الوقت"؛ الذي كان طوال الأزمة عامل ضغط واضحًا على صانع القرار التركي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الموقف التركي الرسمي قام على شقين:

الأول- خطاب "الحل السلمي" الذى استمر في خضم الاستعدادات الأمريكية للعدوان على العراق؛ وهو خطاب موجه أساسًا للدوائر الدبلوماسية الدولية المختلفة، وفي آخره تم إلقاء العبء الأكبر على العراق كسبب في "تأزم المشكلة".

والثاني- خطاب الحرب وتسويات ما بعدها عقب التأكد من وقوعها لا محالة، وقد أبرز مستوى مشاركة تركيا **فيها** أولوية مصالحها القومية والأيديولوجية. وعلى الرغم من عدم الانصياع الكامل للمطالب الأمريكية من قبل حكومة أردوغان إلا أن ذلك لم يؤثر على طبيعة الدور التركي المستقر في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. **وعلى صعيد الموقف الشعبي،** فقد سار كخط متواتر بتأكيده على رفض أي ضربة محتملة على العراق أو المشاركة فيها، وقبوله للحل السلمي, وتغليبه للدواعي الإنسانية على أي حسابات براجماتية.

ثالثًا- ماليزيا والحرب على العراق

لعل أهم الدول الإسلامية الآسيوية التي عارضت العدوان الأمريكي على العراق هي ماليزيا. وقد تم ذلك على مستوى الحكومة والرأي العام معًا. وسيتم إلقاء الضوء على الموقف الماليزي عبر المراحل المختلفة.

(١) مرحلة ما قبل الحرب

في هذه المرحلة عارضت ماليزيا أي عدوان مسلح على العراق، وفسرت إصرار الولايات المتحدة

عليه بأنه انعكاس "لغطرسة القوة العظمى" (كما صرَّح عبد الله أحمد بدوي نائب رئيس الوزراء ساعتها). وقد رفضت ماليزيا العدوان المسلح "حتى لو أعطت الأمم المتحدة تفويضًا بذلك", (كما صرَّح مهاتير محمد رئيس الوزراء)؛ فالأمم المتحدة ليست مطلقة السلطة في التفويض باستخدام القوة المسلحة؛ لأنها محكومة في هذا الأمر بميثاقها. والأهم من ذلك أن ماليزيا وضعت الأزمة برمتها في سياق الحملة التي تقودها العناصر المحافظة في الولايات المتحدة ضد العالم الإسلامي؛ حيث أشار عبد الله بدوي إلى: "**إن حربًا ضد العراق، سينظر إليها المسلمون في العالم بوصفها حربًا ضد الإسلام**".

وأشار سيد حامد البر (وزير خارجية ماليزيا) إلى أن: "هناك مخاوف من تزايد المشاعر في العالم الإسلامي والعربي بأن العراق مستهدف لأنه عربي ومسلم"[١٠٨]. وفي مظاهرة من أجل السلام في الاستاد الوطني في كوالالمبور، شارك فيها أكثر من مائتي ألف شخص؛ ردد الماليزيون الشعارات المنددة بالحرب والمطالبة بالسلام للعراقيين.

كما اتهم رئيس الوزراء الولايات المتحدة بالكيل بمكيالين في النهج الذي اتبعته إزاء كل من كوريا الشمالية والعراق، وقال "إن ما لقيه اعتراف كوريا الشمالية الصريح بامتلاك أسلحة دمار شامل من رد فعل غربي –والذي تمثل في التحذير فقط– يثبت على ما يبدو أن ما يحدث قاصر على المسلمين فعلاً". وأضاف: "إن الهجوم على العراق سوف يغضب المزيد من المسلمين"[١٠٩]. بل ذهب رئيس الوزراء الماليزي لأول مرة إلى التعبير عن تفهمه للأعمال التي يقوم بها "المتطرفون الدينيون" بأنها رد فعل للمعايير المزدوجة التي تتبع في العراق وفلسطين.

وطالب سيد حامد البر بتطبيق معايير نزع أسلحة الدمار الشامل على إسرائيل، كما أدان عبد الله بدوي الولايات المتحدة لتقديمها وثيقة مزورة إلى الأمم المتحدة ضد البرنامج النووي العراقي، ووصف ذلك بـ"العمل المقلق والمخزي"[١١٠].

من ناحية أخرى امتنعت ماليزيا عن التصويت على مشروع قرار مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٠٢ الذي اقترح تعليق العقوبات الاقتصادية على العراق شريطة تعاونه مع لجنة مفتشي الأسلحة الجديدة[١١١]، ودعا مهاتير محمد الدول الخليجية والدول الإسلامية الأخرى المصدرة للنفط إلى: "النظر في استعمال آبارها البترولية لوقف العدوان الأمريكي المحتمل"[١١٢].

واستثمرت ماليزيا فرصة انعقاد مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز في كوالالمبور (٢٠٠٣/٢/٢٤) والتي شارك فيها ١١٤ دولة؛ لحشد تأييد الحركة للمطالبة بوقف العدوان المحتمل، والمطالبة بأن تكون الأمم المتحدة هي الإطار الوحيد لحل المشكلة. وبالفعل جاء مشروع البيان الختامي يعكس رفض مبدأ القيام بعمل عسكري منفرد ضد العراق، ويطالب بغداد أيضًا بالامتثال الكامل لقرارات الشرعية الدولية، مع التأكيد على الدور الأساسي للأمم المتحدة لحل الأزمة العراقية.

وعشية القمة، صرح رئيس الوزراء الماليزي قائلاً: "إن العالم يعيش حالة ذعر ويسمح للخوف من المسلمين بأن يؤثر على السياسة الدولية". كما أشار إلى أن الحرب ستهدد الاستقرار والسلام في المنطقة، وأن الغرب يستغل الإرهاب لاستعمار العالم، ثم أضاف أن كوريا الشمالية وإيران سيكونان الهدفين التاليين بعد العراق[١١٣].

(٢) مرحلة الحرب:

ومع بدء العمليات العسكرية صرح مهاتير محمد أن ما حدث يعني أن الدول الصغرى باتت تحت رحمة القوى التي تملك القوة العسكرية، بعد أن

هاجمت الولايات المتحدة دولة ذات سيادة[١١٤]. واستنكرت ماليزيا الحرب الأنجلو/أمريكية على العراق. وشدد نائب رئيس الوزراء الماليزي عبد الله أحمد بدوي على خطورة الحرب بقوله: "إنها تضع حكومات الدول الإسلامية تحت ضغوط شديدة؛ فالجماعات المتشددة ستحاول استغلال استياء المواطنين من الحرب، بما فيهم المسلمون المعتدلون"[١١٥].

(٣) مرحلة ما بعد الحرب:

ومع السقوط المدوي للعاصمة بغداد، حمَّل رئيس الوزراء الماليزي الولايات المتحدةَ وبريطانيا مسئولية إعادة إعمار العراق، بعد أن قامتا بتدميره خلال الغزو. وقال مهاتير محمد في حديث خاص لوكالة الأنباء الماليزية: "إن الولايات المتحدة وبريطانيا عرفتا كيف تدمران العراق، وعليهما أن تعرفا كيف تتم إعادة بنائه"[١١٦].

ومرة أخرى استثمرت ماليزيا انعقاد **القمة الإسلامية العاشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي** في مدينة بوتراجايا في ماليزيا (في الفترة من ١٦:١٨ أكتوبر ٢٠٠٣) لتتقدم بمشروع قرار للمجلس الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي يطلب من مجلس الأمن[١١٧]:-

١- "جدولاً زمنيًا محددًا وواضحًا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق".

٢- ضرورة أن تلعب الأمم المتحدة دورًا أساسيًا في العراق، ودورًا أساسيًا في كل جوانب العملية الانتقالية السياسية والاقتصادية والأمنية.

٣- تمكين الشعب العراقي من وضع دستور وتشكيل حكومة تتمتع بصفة تمثيلية ينتخبها الشعب العراقي.

وبالفعل؛ جاء البيان الختامي للقمة ليؤكد على تلك النقاط السابقة بخصوص الشأن العراقي وضرورة احترام الجميع لسيادة العراق واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية وسلامة أراضيه، وعدم التدخل في شئونه الداخلية، وضرورة تصرف قوات الاحتلال بطريقة تضمن احترام سيادة الدول المجاورة للعراق[١١٨]. كما وصف البيان تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بأنه: "خطوة انتقالية مهمة في الاتجاه الصحيح". وأدان مشروع القرار "الاعتداءات الإجرامية" التي استهدفت الأبرياء وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي في العراق، في إشارة إلى حادث اغتيال السيد باقر الحكيم عضو مجلس الحكم الانتقالي.

ورحب مندوبو الدول الأعضاء بعدم إمضاء مشروع القرار الجديد حول العراق الذي عرضته الولايات المتحدة للحصول على دعم الأمم المتحدة من خلال منح "تفويض دولي بتشكيل قوة متعددة الجنسيات؛ مما يسمح لها بالحصول على مزيد من المساعدات الدولية المالية والعسكرية في العراق الذي تحتله. وكان مشروع القرار يمنح مجلس الحكم الانتقالي مهلة حتى ١٥ ديسمبر لوضع جدول زمني لصياغة دستور وإجراء انتخابات. وكرد فعل؛ صرح وزير الخارجية الماليزي سيد حامد البر قائلاً: "أعتقد بأن المهم هو تحديد موعد، وهذا أفضل من الإبقاء على الوضع غامضًا"، وأضاف: "إن المهم في نظري هو إسناد دور محوري إلى الأمم المتحدة وإلا فسيواجه العراق مشاكل جمة "[١١٩].

رابعًا- باكستان والحرب على العراق

لم يكن بمقدور أي حكومة باكستانية إلا معارضة مشروع العدوان الأمريكي، والامتناع عن التصويت على المشروع الثلاثي كما صرح به ظفر الله

الجمالي رئيس وزراء باكستان؛ ذلك أن علاقات باكستان بالعالم العربي فضلاً عن قوة تيارات المعارضة الإسلامية في الداخل (التي تمثل المركز الثالث في البرلمان الباكستاني حاليًا) لا تدع مجالاً للموافقة على المشروع الأمريكي. بيد أن باكستان وضعت معارضتها في سياق سعيها إلى استمرار العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة[١٢٠]. ومثل باقي الدول سيتم تتبع الموقف الباكستاني الرسمي والشعبي عبر المراحل المختلفة للحرب.

١- مرحلة ما قبل الحرب

في هذه المرحلة, توحَّد الموقف الباكستاني الرسمي والشعبي ضد الحرب؛ إلا أن الموقف الباكستاني على الصعيد الشعبي جاء أكثر بروزًا؛ حيث خرج ملايين من المتظاهرين للتنديد بالحرب, والدعوة إلى مقاطعة البضائع الأمريكية والبريطانية، وارتفعت أعمال العنف ضد الأهداف والسفارات الأمريكية مثل "ماكدونالدز"[١٢١]، بل تم الهجوم على القنصلية الأمريكية في كراتشي[١٢٢] للتعبير عن رفض الحرب المحتملة التى تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق.

وعلى صعيد الموقف الرسمي, وصف السيد خان (المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية) زيادة حدة مشاعر الكراهية للولايات المتحدة في البلاد – ممثلة في مظاهر الاحتجاج والتظاهر ضد الحرب– كجزء من الحملة العالمية لمناهضة الحرب علي العراق, مشيرًا إلى: "إن هذه المشاعر المناهضة للحرب على العراق لن تؤثر على العلاقة بين الولايات المتحدة وباكستان"[١٢٣].

٢- مرحلة الحرب

دعت باكستان إلى الإنهاء الفوري للأعمال العدائية في العراق, ووصفت الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق بأنها مرثية ومحزنة، وأكدت على أهمية استمرار دور الأمم المتحدة في الأزمة العراقية.

وبرصد الموقف الباكستاني الرسمي؛ جاءت التصريحات كالتالي:

– أعلن المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية عزيز أحمد خان أن موقف إسلام أباد واضح وثابت إزاء الحرب، مشيرًا إلى استمرار معارضتها للحل العسكري للأزمة. وعلل رئيس الوزراء الباكستاني ظفر الله الجمالي قراره بتأجيل زيارته الرسمية إلى واشنطن قائلاً: "إن هذا حدث؛ ليعكس مشاعر الشعب الباكستاني إزاء ما يحدث في العراق". كما أشار إلى أن هناك حاجة عاجلة لإيجاد حل سلمي للنزاع, وأن باكستان تؤمن بأن شعب العراق فقط هو من يملك حق تغيير حكامه، كما نفى صحة أن تكون باكستان بشكل مباشر أو غير مباشر, تدعم قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة.

وأضاف قائلاً: "إن باكستان لم تقدم أي تسهيلات لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة للقيام بعمل عسكري في العراق, وإن التسهيلات التي تقدمها باكستان للحكومة الأمريكية تأتي في إطار الحملة الأمريكية ضد ما تسميه إرهابًا، التي تشارك فيها (هذه الحملة) باكستان"؛ وذلك في إشارة إلى بقاء مكاتب FBI في باكستان، وإعطائها كامل الحرية في عمليات التفتيش والقبض على كل من تشتبه فيه.

من ناحية أخرى, وفي اجتماع مع سفراء فرنسا وألمانيا في إسلام أباد؛ استنكر وزير خارجية باكستان "خورشيد محمود كاسورى" الحرب على العراق, مؤكدًا على أهمية استمرار دور الأمم المتحدة في الأزمة العراقية. ولكنه أضاف قائلاً: "إن الأمم

المتحدة لم تفقد شرعيتها بسبب فشلها في تجنب الحرب الأنجلو أمريكية على العراق"[١٢٤].

ومع السقوط المدوي للعاصمة بغداد (٩ إبريل)؛ سعت باكستان لتهدئة المخاوف من احتمال استهداف الولايات المتحدة لباكستان بعد انتهاء الحرب على العراق؛ بسبب ما أثير حول تعاونها النووي مع كوريا الشمالية، وخطر وقوع أسلحتها النووية في أيدي متطرفين إسلاميين؛ فقد صرح وزير الخارجية الباكستاني كاسوري قائلاً: "لا يمكن التحول إلى باكستان؛ لأنها دولة مسئولة" كما أشار إلى الوعود الأمريكية باستمرار تقديم المعونة الاقتصادية والمبيعات العسكرية لإسلام أباد[١٢٥].

٣- مرحلة ما بعد الحرب

في هذه المرحلة, جاء الموقف الباكستاني في إطار الطلب الأمريكي بالمشاركة في قوات حفظ سلام دولية في العراق كما يلي: في البداية؛ أصرت باكستان على عدم إرسال قواتها دون تفويض من الأمم المتحدة[١٢٦]. وبعد قرار مجلس الأمن بالسماح بتشكيل قوة متعددة الجنسيات لنشرها في العراق؛ أعلن برويز مشرف أنه: "رغم أن قرار مجلس الأمن الجديد يسمح بتشكيل قوات متعددة الجنسيات لنشرها في العراق؛ إلا أن باكستان ليست في وضع يسمح لها بالمساهمة بقوات". وقد برر ذلك قائلاً "في الحقيقة, إن تمرير قرار مجلس الأمن لم يغير الجو السائد، ولا يمكننا اتخاذ قرار إرسال جنود قبل أن يتغير ذلك"؛ في إشارة إلى معارضة الرأي العام في باكستان (خاصة الجماعات الإسلامية وأحزاب المعارضة) لإرسال جنود إلى العراق. كما أوضح مشرف -على هامش أعمال القمة الإسلامية في بوتراجايا بماليزيا- حقيقة توابع الموقف الباكستاني تجاه إرسال قوات إلى العراق قائلاً: "لقد أعلنا أن المطلوب تحقيق عدد كبير من الشروط المسبقة قبل أن نسهم بقوات في العراق". وأضاف:

"**أولاً**- "فليطلب الشعب العراقي قوات مسلمة أو باكستانية. و**ثانيًا**- فلتبدِ الدول الإسلامية رغبتها في المشاركة بإرسال قوات إلى العراق".

من ناحيته, قال خورشيد محمود كاسوري وزير الخارجية الباكستاني: "إن الشعب الباكستاني سيكون راضيًا إذا علم أن الشعب العراقي يرغب بوجودنا في بلاده"، وأضاف: "إذا ما طلب الشعب العراقي المساعدة؛ فإن باكستان الدولة الشقيقة ستفعل ما بوسعها. سننتظر حدوث ذلك، وعندما يحدث سيتغير الرأي العام في باكستان كذلك".

وخلال زيارة رسمية قام بها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى باكستان (في ٢٠٠٣/١٠/١٩) أكدت باكستان والسعودية أنهما لن ترسلا قوات إلى العراق إلا إذا تلقتا طلبًا بذلك من الشعب العراقي، وبعد التوصل إلى اتفاق بين الدول الإسلامية للاستجابة لهذا الطلب[١٢٧].

خامسًا- إندونيسيا والحرب على العراق

مع أنها أكبر دولة إسلامية (٢١٠ ملايين نسمة)، والمسلمون فيها يمثلون ٩٠% من السكان؛ إلا أن موقفها من المسألة العراقية جاء في أدنى درجات الهامشية على صعيد الموقف الرسمي. أما بالنسبة للموقف الشعبي فقد كان قويًا وواضحًا عبر المراحل المختلفة للحرب؛ فقد برز في قوة المظاهرات والاحتجاجات التي قادتها الجماعات والأحزاب الإسلامية مطالبين بالوقف الفوري للعمل العسكرى. ويمكن رصد الموقف الرسمي كالآتي:

١- مرحلة ما قبل الحرب

عارضت إندونيسيا استخدام القوة العسكرية من أجل تغيير نظام الحكم في العراق, وأكدت على

لسان وزير خارجيتها (حسن ولرايور) أن "محاولة الولايات المتحدة في هذا الصدد تؤدي إلى خلل في نظم القانون الدولي"[١٢٨].

كان هذا هو عموم الموقف الرسمي لإندونيسيا، ولم تراوح عليه كثيرًا. وربما يرجع ذلك إلى حقيقة هامشية الدور الذي يمكن أن تلعبه إندونيسيا في هذه الأزمة؛ لبعدها الجغرافي عن مسرح الأحداث، ولانشغالها بسخونة الأوضاع الأمنية والسياسية داخليًا.

٢- مرحلة الحرب وما بعدها:

زادت نبرة المعارضة للحرب على العراق قليلاً في المراحل التالية؛ حيث دعا أمين رايس المتحدث باسم المجلس الشعبي الاستشاري الإندونيسي لمحاكمة الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير "كمجرمي حرب"[١٢٩], كما صرح نائب رئيس الدولة Hamaz عن دعمه لتخلي إندونيسيا عن الاعتماد على الدولار الأمريكي في تبادلاتها العالمية.

وقد تراوحت الإشارات بين التنديد بالحرب ونتائجها، وبين الدعوات لإصلاح ما أفسدته الحرب، وبين خطاب شعبي ناقم على واقع الاحتلال، لكن دون أثر كبير.

خلاصة مواقف الدول الثلاث

على الرغم من معارضة الدول الإسلامية الآسيوية الثلاث (ماليزيا, باكستان, إندونيسيا) للحرب الأنجلو/أمريكية إلا أن الموقف الماليزي كان أبرزها وأوضحها؛ فلم يذهب أي من هذه الدول إلى الحد الذي ذهبت إليه ماليزيا؛ فباكستان كان موقفها الرسمي محدودًا من أزمة العدوان الأمريكي، أما إندونيسيا فقد تميز دورها بالهامشية. ويأتي ذلك في إطار سعيها للحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والمشاركة في الحرب الأمريكية على ما تسميه إرهابًا.

أما على صعيد الموقف الشعبي؛ فقد جاء في صداه أعلى من رد الفعل الرسمي للحكومات, كما توحد في الدول الثلاث ضد الحرب تضامنًا مع الشعب العراقي والعالم الإسلامي، ورفضًا لغزو دولة مسلمة والاعتداء على العراقيين الأبرياء.

الخاتمة:

شكلت الأزمة العراقية في كافة مراحلها اختبارًا جديدًا وقويًا لمواقف الدول الإسلامية —محل الدراسة- وواقع تعاملها مع قضايا العالم الإسلامي. وقد جاءت مواقف هذه الدول -انطلاقًا من رؤى فكرية ومحددات موضوعية متباينة كل التباين— مختلفة من دولة لأخرى؛ فبينما حكمت **تركيا وإيران** اعتبارات الجوار الجغرافي والآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب, وتأثيرها على كل منهما؛ جاءت مواقف **باكستان, وماليزيا, وإندونسيا** كصورة لمردود الحدث على دول يفترض أنها تمثل الكيان الإسلامي في واقعه الحضاري والاستراتيجي الراهن.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه -بصرف النظر عن اختلاف المحددات التي انطلقت منها كل دولة في صياغة موقفها تجاه الأزمة العراقية- إلا أن ثمة مشتركًا جمع بين هذه الدول وهيمن على توجهاتها وسياساتها؛ ألا وهو تأويلها الخاص لمفهوم "المصلحة الوطنية"، والذي برز بشكل واضح في طبيعة التحولات الطارئة على مواقف هذه الدول من مرحلة إلى مرحلة أخرى من تطور الأزمة، أو داخل المرحلة الواحدة, وتعبيرًا عن سمة البراجماتية في السياسة الخارجية لأقطار الأمة الإسلامية.

فبينما توحدت الكلمة الواهنة بالقول: "لا للحرب" في بداية الأزمة.. إلا أنه في المراحل المتتالية

جاءت الأفعال لتتناقض مع الأقوال وتسير في اتجاه معاكس.. باستثناء ماليزيا التي ربما برز لها خط واحد على طول مراحل الأزمة.

وقد ظهر دور محدد "المصلحة الوطنية" بشكل أوضح في ظل تباين مصالح دول الجوار, وبخاصة إيران وتركيا، وسعي كل واحدة للفوز بنفوذٍ (شيعي أو تركماني) داخل العراق الجديد. فإيران, تشكل سياساتها الخارجية, في بعد تام عن "مفهوم الأمة", اللهم إلا في حالة تعرضها لمخاطر تستوجب استدعاء هذا المفهوم, ويظل لها كيانها الخاص بلغتها الفارسية ومرجعيتها الشيعية. أما تركيا, فقد أعلن زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان عن مبدأ حاسم في مرحلة الحرب؛ مفاده: "أولوياتنا السياسية تركيا العزيزة"؛ مؤكدًا على الخيار الأوروبي/الإسلامي لحزبه وللحكومة الجديدة.. الأمر الذي يعني استمرار انسلاخ تركيا من الجماعة الإسلامية، ومواصلة إدارة دفتها نحو الجماعة الأوروبية، وإجراء كل التعديلات التي يتطلبها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي..

هذا الغياب "لمفهوم الأمة" على المستوى الرسمي والعمل المشترك أبرز معضلة إدارة العلاقة بين المصالح الوطنية وبين مقتضيات الرابطة العقيدية في إدراك قادة ورؤساء الدول الإسلامية، في ظل ترجيح كافة الحسابات العقلانية والبراجماتية حفاظًا على المصالح الوطنية، والاستعاضة عن "الأمن القومي" بالحفاظ على "أمن الدولة" واستقرارها الداخلي.. كل ذلك جاء انطلاقًا من المحددات الخارجية المتصلة بالنظام الدولي، وليس من عامل الإسلام, أو اتخاذه معيارًا للتصنيف.

في المقابل؛ برز "مفهوم الأمة" بشكل أوضح على صعيد المستوى الشعبي؛ حيث توحدت آراء قوى الرأي العام الإسلامي إزاء العدوان على العراق؛ في ظل الإحساس بوحدة المصير إزاء الجبروت الأمريكي, كما سبقت حركة المظاهرات العفوية الشعبية أي جهد تنظيمي أو رسمي..

وعلى الرغم من وجود ما يقرب من الإجماع الشعبي في الدول الإسلامية بصدد الموقف من العدوان على العراق؛ إلا أن واقع الممارسة كشف عن محدودية قدرات الرأي العام الإسلامي في الانتقال من التعبيرات القولية إلى تجسيد رؤاه في أفعال سياسية محددة؛ وذلك نتيجة الأوضاع والقيود التي تفرضها الأنظمة؛ الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول مَنْ هُم فواعل هذه الأمة، وحول دور القوى الشعبية وقدراتها في دفع حركة "توحُّد الأمة" بالتأثير على الموقف الرسمي لحكومات الدول الإسلامية من قضايا العالم الإسلامي، وما موانع ذلك؟

إن أخطر ما يواجهنا في هذه المرحلة (مرحلة التدخل الأمريكي بالقوة العسكرية في شئون عالمنا الإسلامي)؛ أنها يُروج لها بمصطلح "**بناء الأمة**".. والذي تناولته **مؤسسة راند للأبحاث الاستراتيجية** في تقرير شامل صدر عام ٢٠٠٣ تحت عنوان "دور الولايات المتحدة في بناء الأمم من ألمانيا حتى العراق"؛ لشرح سياسات التدخل الأمريكي. فهل تستعيد الأمة قواها وتجدد الثقة في قدراتها على الممانعة والمقاومة؟ وتدرك أن حصون الدَّين هي المعقل الأخير للمقاومة في مواجهة المشروع الإمبراطوري الأمريكي الحديث, وخاصة أنه لم يعد لهذا المشروع أن يتخفى أو يدارى؛ لأن "تفوق القوة" وتفردها أدى إلى اعتبار السلاح أداة للمشروع تسبق غيرها من الأدوات وتتقدمها دون تردد...؟!

الهوامش:

(*) د. محمد حسنين هيكل, الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق, الطبعة الأولى, دار الشروق, أكتوبر ٢٠٠٣, ص ص ٣٩٨- ٣٩٩.

(١) حامد محمود, إيران والأزمة العراقية.. معارضة سياسية وحياد عسكري, ٢٠٠٣/٣/٥.www.islamonline.net

(٢) عصام عبد الشافي, الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية– الأمريكية, مختارات إيرانية, عدد (٣٣), إبريل, ٢٠٠٣, ص ١٢١.

(٣) شن الحرب على العراق غير مبرر, ٢٠٠٢/١٢/٢٤, www.Araby.net.

(٤) "المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية الأمريكية", التقرير الاستراتيجي العربي, ٢٠٠٢-٢٠٠٣, ص ١١٢-١١٣.

(٥) د. محمد السعيد إدريس, "إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق", السياسة الدولية, عدد (١٥٠), أكتوبر ٢٠٠٢, ص ١٠٥.

(٦) "إيران تحث العراق على إعادة مفتشي الأسلحة", ٢٠٠٢/٩/٢, www.Araby.net .

(٧) د. محمد السعيد إدريس, مرجع سابق, ص ١٠٦-١٠٧.

(٨) حامد محمود, مرجع سابق.

(٩) "المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية الأمريكية, مرجع سابق, ص ١١٢-١١٤.

(١٠) د. محمد السعيد إدريس, مرجع سابق, ص ١٠٧-١٠٨.

(11) www.islamonline.net

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن, "إيران والأزمة العراقية.. الاستعداد لجميع الاحتمالات ", ٢٠٠٣/٣/٥.

(١٢) د. باكينام الشرقاوي, "المشهد التركي والإيراني وأزمة العراق", أعمال الندوة المشتركة التي عقدت بالتعاون بين إسلام أون لاين.نت ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة تحت عنوان: "العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل أمة", ٢٠٠٣/١/١٩.

(١٣) "إيران تؤيد عقد قمة إقليمية بشأن الأزمة", ٢٠٠٣/١/١٩, www.Araby.net.

(١٤) د. باكينام الشرقاوي, مرجع سابق.

(١٥) شن الحرب على العراق غير مبرر, مرجع سابق, www.Araby.net.

(١٦) خالد السرجاني, "إيران والمعارضة العراقية: حدود التأثير وأهداف العلاقة", رؤى عربية, مختارات إيرانية, عدد (٣١), فبراير, ٢٠٠٣, ص ٩٣.

(١٧) د. محمد السعيد إدريس, "الحرب القادمة في العراق, وخطر الرهانات الزائفة", مختارات إيرانية, عدد (٣١) فبراير, ٢٠٠٣, ص ٤-٥.

(١٨) "المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية الأمريكية", التقرير الاستراتيجي العربي,ص ١١٦-١١٧.

(١٩) محمد السعيد عبد المؤمن, مرجع سابق, islamonline.net.

(٢٠) ٢٠٠٣/٢/١٩, www.Arabynet.

(٢١) عصام عبد الشافي, مرجع سابق, ص ١١٩.

(٢٢) أمل حمادة, "إيران والشرق الأوسط الجديد", السياسة الدولية, عدد (١٥٢), إبريل ٢٠٠٣, مجلد ٣٨, ص ١٣٣.

(٢٣) د. محمد السعيد إدريس, "دور حارس المرمى الإيراني ورياح التغيير في المنطقة", مختارات إيرانية, عدد (٣٣), إبريل, ٢٠٠٣, ص ٤-٥.

(٢٤) د. محمد السعيد عبد المؤمن, "الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق", عدد (٣٤), مايو, ٢٠٠٣, ص٨٠.

(25) www.wilayah.org-arabic

(٢٦) أحمد منيسي, "الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق", مختارات إيرانية, عدد (٣٣), إبريل, ٢٠٠٣, ص ١١٤.

(٢٧) "المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية الأمريكية, مرجع سابق, ص ١١٨.

(٢٨) نص خطبة خامنئي, مختارات إيرانية, يونيو, عدد (٣٦), ٢٠٠٣, ص ٦٣.

(٢٩) حسين رضوى، "الدبلوماسية الإيرانية في مواجهة تحديات ما بعد غزو العراق".....، مختارات إيرانية, عدد (٣٤)، مايو، ٢٠٠٣، ص٤١-٤٢.

(٣٠) أشرف محمد كشك، "رؤى عربية: إيران وتحديات عراق ما بعد صدام"، مختارات إيرانية، عدد (٣٤)، مايو، ٢٠٠٣ ،ص ٨٦-٨٧.

(٣١) نص رسالة آية الله خامنئي إلى آية الله محمد باقر الحكيم، مختارات إيرانية، عدد (٣٥)، يونيو ٢٠٠٣، ص٨٧.

(٣٢) د. محمد السعيد إدريس، "اغتيال الحكيم وانفجار الصراعات في العراق"، مختارات إيرانية، عدد (٣٨), سبتمبر ٢٠٠٣، ص٤-٥.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) "المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية الأمريكية, مرجع سابق، ص١١٨.

(٣٥) أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن، الحرب الباردة بين إيران والولايات المتحدة، Islamonline.net، ٢٠٠٣/٦/١٧.

(٣٦) أشرف محمد، مرجع سابق، مختارات إيرانية، ص٨٧.

(٣٧) أحمد منيسي، "رؤى عربية: تحديات السياسية الإقليمية لإيران في ظل احتلال العراق"، مختارات إيرانية، عدد (٤٠)، نوفمبر، ٢٠٠٣، ص٧٨.

(٣٨) أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سابق، islamonline.net، ٢٠٠٣/٦/١٧.

(٣٩) أحمد ايراهيم محمود، "هل يكون الملف النووي سببًا لحرب بين إيران والولايات المتحدة؟"، مختارات إيرانية، عدد (٣٥)، يونيو ٢٠٠٣، ص١٥.

(٤٠) شئون داخلية، أبعاد المظاهرات الطلابية في إيران، مختارات إيرانية، عدد (٣٦)، يوليو ٢٠٠٣، ص٣٩.

(٤١) أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سابق، islamonline.net،٢٠٠٣/٦/١٧.

(٤٢) شئون داخلية، أبعاد المظاهرات الطلابية في إيران، مختارات إيرانية، عدد (٣٦)، يوليو ٢٠٠٣، ص٤٢.

(٤٣) د. محمد السعيد إدريس، صراعات الديمقراطية والاستبدادية، مختارات إيرانية، عدد (٣٧)، أغسطس ٢٠٠٣، ص٤-٥.

(٤٤) محمد جمال عرفة، لعبة المظاهرات والوكالة النووية بين واشنطن وطهران, islamonline.net،٢٠٠٣/٦/١٧.

(٤٥) أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٤٦) حوار إيراني- إيراني حوار البرنامج النووي، مختارات إيرانية، عدد (٤٠)، نوفمبر ٢٠٠٣، ص١٤-١٥.

(٤٧) الرؤية الإيرانية للاتهامات الأمريكية بتطوير أسلحة نووية، مختارات إيرانية ,عدد (٣٦)، يوليو ٢٠٠٣، ص٤٣.

(٤٨) أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سابق، www.islamonline.net، ٢٠٠٣/٦/١٧.

(٤٩) الرؤية الإيرانية للاتهامات الأمريكية بتطوير أسلحة نووية، مرجع سابق، ص٤٣-٤٤.

(٥٠) محمد جمال عرفة، www.islamonline.net، مرجع سابق.

(٥١) أ. أحمد إبراهيم محمود، إيران وتصاعد الأزمة النووية، جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/٩/١٤.

(٥٢) محادثات حاسمة حول برنامج إيران النووي, www.bbcarabic.com، ٢٠٠٣/١٠/٢.

(٥٣) إيران تواجه اختيارات حاسمة، ٢٠٠٣/١٠/٣، www.bbcarabic.com.

(٥٤) د. محمد السعيد إدريس، المأزق والهيمنة وحظر تجاوز شارون "حافة الهاوية"، مختارات إيرانية, عدد (٤٠)، نوفمبر ٢٠٠٣، ص٤-٥.

(٥٥) جريدة الحياة، ٢٠٠٣/١٠/٩، عدد (١٤٨٠٨).

(٥٦) "إيران تضع شروطًا للتعاون مع عمليات التفتيش", www.bbcarabic.com, ٢٠٠٣/١٠/٣.

(٥٧) إيران متفائلة بالمرحلة الأولى المحادثات النووية، ٢٠٠٣/١٠/٤, www.bbcacrabic.com.

(٥٨) جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/١١/٢٦، ص ٤.

(٥٩) أشرف محمد كشك, "قرار الوكالة الدولية بشأن الملف النووي الإيراني ومستقبل العلاقات الإيرانية/ الأمريكية", مختارات إيرانية, العدد (٤١), ديسمبر ٢٠٠٣, ص ٥١٩.

(٦٠) جريدة الحياة،٢٠٠٣/١٠/١٧.

(٦١) د. محمد السعيد إدريس، مؤتمر دول الجوار ومستقبل العراق، جريدة الأهرام، قضايا وآراء، ٢٠٠٣/١١/١، ص١٢.

(٦٢) جريدة الحياة، ٢٠٠٣/١١/١٨.

(٦٣) جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/١٢/١٤.

(٦٤) جريدة الأهرام، ٢٠٠٣/١٢/١٧، ص ٤.

(٦٥) ٢٠٠٣/١/١٦, www.Arabynet.

(٦٦) مرجع سابق, ٢٠٠٣/١/١٦, www.Arabynet.

(٦٧) د. محمد السعيد عبد المؤمن, "الحياد الفعال لإيران تجاه أحداث العراق", مختارات إيرانية, عدد (٣٤), مايو, ٢٠٠٣.

(٦٨) د. باكينام الشرقاوي, "المشهد التركي والإيراني وأزمة العراق", أعمال الندوة المشتركة التي عقدت بالتعاون بين إسلام أون لاين.نت ومركز البحوث و الدارسات السياسة بجامعة القاهرة تحت عنوان: "العراق من خريطة أزمة إلى مستقبل أمة".

(٦٩) طه المجدوب, "الأزمة العراقية.. في الماضي والحاضر والمستقبل (١٢), جريدة الأهرام, تحقيقات وتقارير خارجية, (٢٠٠٣/٣/٥), ص٦.

(70) www.Aljazeera.net/news/asia/2002/11/11 .

(٧١) مرجع سابق, www.Aljazeera/news/asia/2002/11/11-5-9.htm.

(٧٢) طه المجدوب, مرجع سابق.

(٧٣) د. باكينام الشرقاوي, مرجع سابق.

(٧٤) "المواقف الإقليمية تجاه الأزمة العراقية الأمريكية", التقرير الاستراتيجي العربي, ٢٠٠٢-٢٠٠٣, ص ١٠٧-١٠٨

(٧٥) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٣/٣, ص ٦.

(٧٦) د. باكينام الشرقاوي, مرجع سابق.

(٧٧) د. وحيد عبد المجيد, "النموذج التركي في حماية المصلحة الوطنية ", جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٣/٤, ص ٦.

(٧٨) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٣/٤, ص٦.

(٧٩) باكينام الشرقاوي, مرجع سابق.

(٨٠) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/٣/٢٠.

(٨١) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٤/٨, ص ٦.

(٨٢) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٤/٣, ص ٦.

(٨٣) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/٤/٣, ص ٧.

(٨٤) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/٤/٤, ص٧.

(٨٥) جريدة الأهرام, مرجع سابق, ٢٠٠٣/٤/٣.

(86) www.bbcarabic.news/asia/2003/4/3.

(٨٧) هاني عادل ديمتري, "معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية", السياسة الدولية, عدد (١٥٢), إبريل ٢٠٠٣, ص ١٤٧.

(٨٨) موقع وزارة الخارجية التركية: www.MFA.gov.tr/grupg/gh/dufault.htm#11

(٨٩) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/٤/١٣.

(٩٠) سعيد عبد المجيد, "الصراع الكردي/ التركي.. ثقوب في التحالف الأمريكي" www.islamonline.net/arabic/politics/2003/4/3

(٩١) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/٤/٢.

(٩٢) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٤/١٨.

(٩٣) عبد العظيم محمود حنفي, "إرسال قوات تركية إلى العراق وترميم الشراكة الاستراتيجية الأمريكية / التركية", السياسة الدولية, عدد (١٥٤), أكتوبر ٢٠٠٣, مجلد (٣٨), ص ١٣٦-١٣٧, جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٨/٢, ص٦.

(٩٤) عبد العظيم محمود حنفي, مرجع سابق.

(٩٥) جريدة الأهرام, مرجع سابق, ٢٠٠٣/٨/٢, ص ٦.

(٩٦) جريدة الحياة, الأحد ٢٠٠٣/١٠/١٩, عدد (١٤٨١٨).

(٩٧) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/١٠/٨.

(٩٨) مؤسسة ستراتفور,"سيطرة بالمشاركة: ثمن ذهاب الجيش التركي إلى العراق", المستقبل العربي, نوفمبر ٢٠٠٣, ص ١٠٦-١١١.

- أحمد غفاري بازتا, "ماذا يعني إرسال قوات تركية إلى العراق", مختارات إيرانية, عدد (٣٩),أكتوبر ٢٠٠٣, ص ٣٩.

- جريدة الحياة,مرجع سابق, ٢٠٠٣/١٠/٨.

(٩٩) جريدة الحياة, مرجع سابق, ٢٠٠٣/١٠/٨.

(١٠٠) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/١٠/١٩, عدد (١٤٨١٨).

(١٠١) أحمد الزاويتي, عشائر العراق مع الأكراد ضد التدخل التركي, www.islamonline.net/arabic/news/2003-10/22/artucles13

(١٠٢) جريدة الأهرام, الأحد ٢٠٠٣/١٠/١٩.

(١٠٣) جريدة الحياة, مرجع سابق, ٢٠٠٣/١٠/١٩.

(١٠٤) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/١١/٩, عدد (١٤٨٣٩), ص ٢.

(١٠٥) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/١١/٩, مرجع سابق.

(١٠٦) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/١١/١٠, ص ٤.

(١٠٧) د. محمد السيد سليم, "آسيا والأزمة العراقية الأنجلوأمريكية", العدوان علي العراق, خريطة أزمة.. ومستقبل أمة", ٢٠٠٣, ص ١١٣-١١٥.

(١٠٨) "ماليزيا تدين السياسة الأمريكية تجاه العراق", ٢٠٠٣/٢/٢٣, www.bbcarabic/news.

(١٠٩) محمد السيد سليم,مرجع سابق.

(١١٠) "العراق يقترب من الصين, وماليزيا", ٢٠٠٣/١/٥, www.bbcarabic.news.

(١١١) محمد السيد سليم, مرجع سابق.

(١١٢) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٢/٢٤.

(١١٣) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٣/٢٠, ص ٦.

(١١٤) "قلق ومخاوف في آسيا من تبعات حرب العراق", www.bbcarabic/news/3/19/2003.

(١١٥) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/٤/١٩.

(١١٦) جريدة الحياة, ٢٠٠٣/١٠/١٥

(١١٧) "مجلس الحكم الانتقالي العراقي يعترض على مشروع قرار المنظمة حول العراق", ٢٠٠٣/١٠/١٥, www.daralhayat.com

(١١٨) "المجلس الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي يطالب بـ"جدول زمني" للانسحاب الأمريكي".www.datalhayat.com.

(١١٩) "المجلس الوزاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي يطالب بـ"جدول زمني" للانسحاب الأمريكي".www.datalhayat.com.

(١٢٠) د. محمد السيد سليم, آسيا والأزمة العراقية الأنجلو أمريكية, في: د. حسن نافعة ود. نادية محمود مصطفى (محرران)، العدوان على العراق- خريطة أزمة.. ومستقبل أمة، قسم العلوم السياسية ومركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣.

(121)"Asia pacific reaction to the U-S war against Iraq", 28 March 2003, Special Press Summary, www.virtualinformationcenter .

(١٢٢) "التحقيق مع شخص في هجوم كراتشي", ٢٠٠٣/٣/١, BBC Arabic News.

(123) www.BBCarabicnews/SouthAsiaby:ZaffarAbbas."PakistandeplotesIraqwar".htm, Monday 24 March 2003.

(124) "Pakistan calls for new UN initiative on Iraq", Wednesday 26 March 2003, www.Indianfo.com.

(125) "U.S. won't target Pakistan after war on Iraq", 8 April 2003, www.worldnewsIndiaExpress.com

(١٢٦) جريدة الأهرام, ٢٠٠٣/١٠/٧.

(١٢٧) "باكستان والسعودية تتعهدان بدحر الإرهاب وتدعوان إلى السلام في الشرق الأوسط", ٢٠٠٣/١٠/٩, www.daralhayat.com

(١٢٨) محمد السيد سليم, مرجع سابق.

(129) "Asia- Reaction to U.S. war against Iraq", Special Press Summary, www.thevirtualinformationcenter, 31 March 2003.